التنمية الصناعية في العالم الثالث دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان

عبدالله محمد عبدالرحمن

كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس

مقدمة

لا تزال العلاقة بين الصناعة والتنمية، من القضايا التي تحوز على اهتمامات كل من الباحثين والمهتمين بموضوعات التنمية، والقائمين على وضع السياسات الحكومية، نظراً للدور المهم الذي تؤديه الصناعة في المجتمع، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات. ويؤيد ذلك، كل من علماء اقتصاديات التنمية، وعلماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما توجد علاقة قوية، بين عملية التنمية الصناعية والعديد من العمليات مثل: التحديث، والتحضر، والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي وغير ذلك من عمليات معقدة أصبحت موضع اهتمام الدول النامية في العقود الأخيرة. فمع بداية الخمسينات سعى الكثير من دول العالم الثالث لعملية التنمية الصناعية، كإحدى العمليات المهمة التي تهدف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها، ورغبة منها في تخفيف حدة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وبالفعل حققت بعض الدول النامية معدلات عالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل اهتماماتها بعملية التصنيع، وبناء اقتصاد قومي يقوم على أسس علمية، وتحقيق مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة بين دول العالم. ويعكس الكثير من الدول المتقدمة والنامية، الاهتمام بما يعرف بالتخطيط الصناعي، وإنشاء المناطق الصناعية التي تقوم على أسس علمية مدروسة، يراعى فيها عمليات التخطيط الصناعي والايكولوجي والحضري الحديث، نظراً لأهمية تلك المناطق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبناء المؤسسات والشركات الصناعية المتطورة. ومن ناحية أخرى، تهدف هذه المناطق إلى

تشجيع القطاع العام والخاص، أو ما يعرف بالقطاع الوطني الصناعي، ليأخذ بزمام المبادرة في التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي والفردي، مع اتاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي أو المشترك، للمساهمة في سياسات التنمية الاقتصادية، وتحقيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي أصبحت من السياسات العالمية في ضوء المؤشرات الدولية الحالية وما يعرف بالنظام العالمي الجديد.

إن الاهتمام ببحث عمليات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية، من خلال دراسة المناطق الصناعية تعد من الدراسات السوسيولوجية المهمة، التي تكشف عن الكثير من إسهامات تلك المناطق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتعرف على أهم الصعوبات وكيفية التغلب عليها من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا البحث، لدراسة عمليات التنمية الصناعية في العالم الثالث، مع التركيز على دور هذه التنمية في سلطنة عمان، وخاصة تقييم إسهامات منطقة الرسيل الصناعية، في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني في الوقت الحاضر.

الاستراتيجية المنهجية للدراسة

مشكلة البحث: في ضوء الإشارة السابقة، يتركز اهتمام الدراسة في بعدين أساسيين هما: **أولاً:** تحليل سياسات التضنيع في سلطنة عمان، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **ثانياً:** دراسة التنمية الصناعية ممثلة في المناطق الصناعية وأثرها في احداث التنمية المخططة التي تسعى إليها السلطنة منذ السبعينات.

ومن ثمّ، تركز الدراسة على مجموعة من القضايا التالية:

- تعكس نوعية استراتيجيات التنمية في العالم الثالث، وخاصة في بداية الخمسينات عن تغييرات اقتصادية واجتماعية مهمة.
- إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث، ترتبط بسياسات التنمية الصناعية أو التوطن الصناعي، وتعكس طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحديث.
- ان سياسات التنمية الصناعية في المجتمع العماني، تعبر عن ملامح معينة للتجربة العمانية في التنمية الشاملة.
- تعكس عملية التنمية الصناعية والمناطق الصناعية، عن الكثير من الصعوبات التي تواجهها، وكيفية وضع حلول لها، وإمكانية تعدد المناطق في المراحل القادمة.

- **تساؤلات الدراسة**: وانطلاقاً من هذين البعدين، والقضايا السابقة، تهدف الدراسة لطرح عدد من التساؤلات، محاولة الإجابة عنها على المستويين النظري والامبريقي ومن أهمها:

1 - ما هي أهم القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية، وكيفية انعكاسها نحو تبني سياسات مخططة للتنمية وإنشاء مناطق صناعية؟

2 - إلى أي حد ارتبطت سياسات التنمية الصناعية، بالاستراتيجيات العامة للتنمية الشاملة في المجتمع العماني؟

3 - ما العلاقة بين التنمية الصناعية، ممثلة في وجود المناطق الصناعية، وتحقيق سياسات تنويع الدخل القومي الفردي؟

4 - إلى أي حد تساهم المناطق الصناعية في تشجيع القطاع الخاص، وبناء الصناعات الوطنية، وتوفير فرص للعمالة المحلية؟

5 - ما هي نتائج التنمية الصناعية وانشاء المناطق الصناعية على عملية نقل التكنولوجيا والمحافظة على البيئة في المجتمع العماني؟

6 - ما طبيعة المشكلات التي تواجه عمليات التصنيع بالمنطقة الصناعية الموجودة بالسلطنة، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الحالية في المراحل المستقبلية؟

- **منهج الدراسة وأدواتها**: توضح الاستراتيجية العامة لهذه الدراسة، على أنها (دراسة استطلاعية)، تركز أساسا للتعرف على دور التنمية الصناعية ممثلة في وجود المناطق الصناعية وآثارها على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني. ومن ثم فهي تستخدم (دراسة الحالة) - منطقة الرسيل الصناعية - ويمكن تطبيق مجموعة من الأدوات لجمع البيانات وهي:

1 - استخدام دليل المقابلة، وتطبيقه على عينة الدراسة من المبحوثين وهما[1]:

أ - مديرو ورؤساء الشركات والمؤسسات الصناعية بمنطقة الرسيل.

ب - عدد من المسئولين والعاملين (الحكوميين) بهيئة الرسيل، ووزارة التجارة والصناعة، ومركز التنمية، وغرفة تجارة وصناعة عمان.

2 - الاعتماد على الملاحظة المباشرة، في أثناء الزيارات الميدانية للشركات الصناعية.

3 - الرجوع إلى الاحصاءات والوثائق الرسمية، أو ما يعرف بالبيانات الجاهزة وشبه الجاهزة.

- **عينة الدراسة**: تم تحديد العينة السابقة، وتطبيق دليل المقابلة عليها، المجموعة الأولى (مديرو ورؤساء الشركات الصناعية) ويمثلون القطاع الخاص، وتم

اختيارها من واقع قوائم الشركات، وتمثيل جميع القطاعات الانتاجية ومقابلة (45) مديراً، يمثلون 75٪ من إجمالي مديري ورؤساء الشركات الصناعية الموجودة، أما المجموعة الثانية (عينة المسئولين) الذين يمثلون الهيئات والوزارات الحكومية (أو الرسمية) التي تتعامل مباشرة مع قطاع الصناعة ومنطقة الرسيل الصناعية، وأجريت المقابلات والجانب الميداني للدراسة خلال الفترة من يناير / إبريل 1992.

وتنقسم محتويات الدراسة الحالية إلى مايلي:

أولاً: مقدمة الدراسة واستراتيجياتها المنهجية.

ثانياً: بعض القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية.

ثالثاً: نشأة المناطق الصناعية وانتشارها، وأنواعها.

رابعاً: أهم ملامح التنمية الاقتصادية والصناعية في سلطنة عمان.

(أ) تطور هيكل النشاط الاقتصادي.

(ب) سياسات التنمية الصناعية.

خامساً: منطقة الرسيل الصناعية: النشأة والتطور.

سادساً: مقومات الإنتاج بمنطقة الرسيل.

سابعاً: تحليل أهم نتائج الدراسة الميدانية.

ثامناً: النتائج العامة والتوصيات.

ثانياً: بعض القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية:

تركزت معظم تحليلات علماء التنمية، حول تحديد كل من مفهوم المجتمع الصناعي من ناحية، ونوعية المراحل التطورية للمجتمع الحديث من ناحية أخرى. وفي الواقع، نجد أن مفهوم «المجتمع الصناعي»، ارتبط بمراحل تطورية متعددة، فنجد على سبيل المثال، من يركز على تصنيف تلك المراحل، إلى ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة المجتمعات الصناعية، ومجتمعات ما قبل الرأسمالية، ثم أخيراً مجتمعات ما بعد الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتبطت تلك المراحل، بالعديد من المفاهيم والتصورات والنظريات والقضايا المختلفة الأخرى، مثل التنمية، والتحديث، والتحول نحو التصنيع، وأيديولوجية التصنيع، وغير ذلك من النظريات والقضايا المتعددة، التي بدأت أفكارها الأساسية، عند سان سيمون S.Simon، ثم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال أوجست كونت، وأميل دوركايم E, Durkheim وماكس فيبر M. Weber وغيرهم، ثم مرورا برواد الاتجاهات الحديثة، ولا سيما انطوني جدينز A. Giddens، وجون جولد ثروب J. Goldthrope

وكـريهـان كـيـومـاهـر K.Kumar، وتـوم بـوتـومـور T. Bottomore وغـيرهـم (Badham, 1986; Bell, 1976).

وتعد نظرية المجتمع الصناعي من أهم النظريات، التي ركزت بصفة خاصة على دراسة المجتمعات الصناعية النامية، وبالذات مع بداية عقد الثمانينات، علاوة على تمثلها للمجتمعات الصناعية الغربية التقليدية، وفي حقيقة الأمر، فقد ركزت معظم تحليلات رواد هذه النظرية، على كل من المجتمعات الصناعية النامية وما بعد الصناعية أيضاً. وتتلخص القضية الأساسية، التي تنهض عليها هذه النظرية، بأن التنمية الصناعية وتأثيراتها الاجتماعية المختلفة، يجب أن تكون موضع اهتمام كل من الدول المتقدمة والنامية بصفة خاصة، نظراً لارتباط تلك التنمية بالعديد من المتطلبات الاجتماعية (Badham, 1984). ودون الخوض في تحليل التراث النظري لكل نظريات المجتمع الصناعي ومفهوماتها الأساسية، إلا أن قضية التنمية الصناعية ما زالت تستقطب الكثير من المهتمين بها، وخاصة بعد أن تزايدت اهتمامات ونفوذ المنظمات والمؤسسات القومية والعالمية، التي تهتم بهذه القضية وخاصة في مجتمعات العالم الثالث، وأصبحت استراتيجيات التنمية الصناعية، إحدى الاستراتيجيات التي تبلورت في ضوء النظام العالمي الجديد (Bos, 1980). وإن كانت جذور تلك الاستراتيجية، ترجع إلى بداية الستينات من هذا القرن، والذي أطلق عليه بالعقد الأول للتنمية، ثم العقد الثاني (السبعينات)، فالعقد الثالث للتنمية (الثمانينات). حيث ركزت معظم الدوائر والسياسات القومية والعالمية، على أهمية تبني سياسات التنمية الصناعية وخاصة في المجتمعات النامية. وعلى أية حال، لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين، العديد من التغيرات البنائية، التي تمثلت في كل من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع شهد عقد الثمانينات، أو ما يعرف بالعقد الثالث للتنمية، العديد من التغيرات الأخرى، وخاصة لدى الكثير من الدول النامية، نتيجة لسعيها لحل مشكلات التنمية وقضاياها الأساسية، ولقد أعطيت هذه السياسات أبعاداً إيجابية، لفهم أفضل لواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من ناحية، والحرص على تحقيق أفضل سياسات الاعتماد على الذات والعمل على تنمية مواردها الاقتصادية وتنويع مصادرها القومية من ناحية أخرى. وطبقاً لتقديرات منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، وتصوراتها حول معالجة استراتيجيات ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، فلقد طرحت عددا من الأهداف، التي يجب أن تقوم عليها تلك الاستراتيجية ومن أهمها (Bos, 1980) تغيير نظم الانتاج الجديدة،

والاهتمام بالإنتاج الغذائي، وتطوير البنية الأساسية والإدارية في الدول النامية، وتبني سياسات صناعية حديثة، وتحسين الظروف التجارية، والسعي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية، ومرونة نظم النقد العالمية، وزيادة معدلات نقل التكنولوجيا وتطويرها في العالم الثالث.

وربما توضح لنا بعض الشواهد الاحصائية، عن حجم مساهمة القطاع الصناعي في الدول النامية، خلال العقود الثلاثة الماضية التي تعرف «بعقود التنمية»، إلى أي حد ساهم هذا القطاع في حجم الإنتاج المحلي لهذه الدول من ناحية، وفي الإنتاج العالمي من ناحية أخرى؟. وكيف حققت سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية أهدافها، التي وضعت مسبقاً في هذا المجال؟ وكيف يمكن استغلال تلك الشواهد الاحصائية، في رسم سياسات التنمية الصناعية في الدول النامية خلال عقد التسعينات؟

فحسب إحصاءات منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي (U.N. Econ. & Soci. Coun. 1979)، فإن عقد الستينات، قد حقق بعض النمو في حجم الإنتاج الصناعي بالدول النامية، وبلغ معدله السنوي 7٪ كما حقق مساهمة قدرها 5.5٪ من إجمالي الناتج المحلي General Domestic Production[2]. أما عقد السبعينات، فلقد شهد بعض التغيرات الملحوظة فلقد بلغ المعدل السنوي لنمو الانتاج الصناعي تقريباً 7.7٪ وساهم في الناتج المحلي (GDP) بمقدار 6٪، وذلك خلال الفترة ما بين 70-1977. وبصورة موجزة، فقد حقق القطاع الصناعي في الدول النامية نمواً سنوياً بلغ متوسطه 7.5٪ في عقد السبعينات (70-1980). وعلى الرغم من هذه المؤشرات الاحصائية السابقة، إلا أن معدلات النمو للقطاع الصناعي لم تحقق معدلاتها المستهدفة خلال هذه الفترة والذي قدر بمتوسط نمو سنوي 8٪، وليساهم بنسبة 6٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية. وبإيجاز، فإن حجم مساهمة الإنتاج الصناعي ظل دون تحقيق الاستراتيجيات المستهدفة خلال السبعينات والستينات.

وفي عقد الثمانينات، أشارت بعض الاحصاءات العالمية للبنك الدولي عام 1990، عن طبيعة حجم إسهام الإنتاج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية، والذي يتضح فيمايلي وفقاً لمجموعات وأقاليم هذه الدول (World Bank, 1990).

معدل مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي «1980 \ 1989».

الأقاليـــــــــم	(1980)	(1989)
- جنوب صحارى الدول الافريقية (ما عدا نيجيريا)	.4	1.6
- جنوب آسيا	1	2.4
- شرق آسيا والباسفيك	3.3	7.7
- أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.1	.01
- الشرق الأوسط وشمال افريقيا	2.3	1.2
- الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل	1.1	3.7

المصدر: World Bank, World Table, 89-90, 1990, Table 8, P. 32

تكشف لنا مدلولات هذه الاحصاءات لاسهامات القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي أنها لم تحقق التقديرات المتوقعة طبقاً لهذا القطاع وهي (8.7٪). كما يلاحظ العديد من أوجه التفاوت بين دول العالم الثالث، حيث بلغت أقل معدلات النمو في افريقيا (اقليم جنوب الصحراء الافريقية) وأمريكا اللاتينية، في حين نشاهد زيادة معدلاته عند بعض الأقاليم الأخرى، ولا سيما أقاليم جنوب آسيا، وشرق آسيا والباسفيك. والذي بلغ على سبيل المثال 7.7٪ كما نلاحظ في الوقت نفسه، أن إقليم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي تتركز معظم الدول العربية فيه، أنه ما زال بعيداً عن تحقيق نفس معدلات المناطق النامية الأخرى (وخاصة الأقاليم الآسيوية الجنوبية والشرقية). بغض النظر أيضاً عن الوصول إلى المعدلات أو التقديرات المستهدفة ومساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي. ثمّن ناحية أخرى، تكشف بعض المؤشرات الاحصائية عن حجم الصادرات الصناعية من الدول النامية عن مدى التطور الذي حدث لهذا القطاع خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للتصدير الصناعي في الدول النامية (12٪) خلال عقدي الستينات والسبعينات، (وذلك بدون صادرات الطاقة). فقد تطور حجم الصادرات الصناعية من (19.5٪) عام 1960، إلى (35٪) في عام 1970، ثم ارتفع إلى (45٪) في عام 1976 وذلك من إجمالي الصادرات للدول النامية (Bos, 1980).

أما في عقد الثمانينات، فتوضح بعض المعطيات الاحصائية زيادة ملموسة في حجم الصادرات الصناعية للدول النامية، وذلك بالمقارنة بعقدي الستينات والسبعينات، وإن كانت قد تزايدت عموماً نسبة الصادرات الصناعية العالمية من(54٪) إلى (70٪) في الفترة ما بين 1988/1980. أما نصيب زيادة الصادرات الصناعية للدول النامية، فقد ارتفع من (19٪) إلى (52٪) خلال الفترة نفسها. وهذا يعكس أن حجم هذه الصادرات قد ارتفع أكثر من الضعف مقارنة بما كانت عليه في بداية الثمانينات (U.N. Inter. Eco. & Soc. Aff., 1991).

وفي حقيقة الأمر، تزايدت طبيعة الهوة بين حجم الانتاج الصناعي لكل من الدول المتقدمة والنامية خلال عقد الثمانينات وبداية العقد الحالي (التسعينات)، وخاصة إذا أشرنا لطبيعة التباين الكبير في حجم السكان بين كل من الدول المتقدمة والنامية. فحسب المؤشرات السكانية العالمية لعام 1990 - (U.N., 1991)، والتي تشير إلى الكثير من التباين بين الدول النامية والمتقدمة حيث بلغ عدد سكان العالم (5292) مليون نسمة، ويعيش أكثر من (80٪) من هذا العدد في الدول النامية (4074) مليون نسمة، في مقابل (813) مليون نسمة في الدول المتقدمة. كما تبلغ معدلات الزيادة السنوية للسكان في الدول الأولى (2.1٪)، في حين أنها لم تتجاوز (0.6٪) في الدول الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن متوسط معدلات النمو السنوي للانتاج المحلي للدول النامية بلغ (3٪) في الفترة ما بين (1987/80)، وتراجع إلى 2.9٪ فقط في عام 1990، في حين نجد أن هذا المتوسط لدى الدول المتقدمة قدر بنحو 2.4٪ وارتفع إلى (3.3٪) خلال الفترة نفسها - فإنه يلاحظ كيف يعكس هذا التناقض، بين كل من معدلات الزيادة السكانية السنوية، وبين متوسط النمو السنوي للإنتاج المحلي، عن الكثير من المفارقات الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة للخلل الواضح للعلاقة بين كل من النمو السكاني، وطبيعة الانتاج، في كل من الدول النامية والمتقدمة، والتي تعكس العديد من النتائج السلبية، وتزايد الهوة بين هذه الدول في الوقت الراهن.

ولكننا يمكن أن نتساءل عن ماهية أهداف النظام العالمي الجديد واستراتيجيته، نحو تحقيق التنمية الصناعية، وخاصة في الدول النامية، تلك الاستراتيجية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ترجمتها إلى مؤشرات إيجابية لنمو الإنتاج الصناعي، ومساهمته في حجم الانتاج المحلي والصادرات بالدول النامية، وعلاقتها عموماً بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، واطار التنمية الشاملة. وحسب تصوراتنا الخاصة فإن ديناميكية التنمية تعتبر من العمليات الصعبة

التي يصعب تفسيرها فقط، في ضوء المؤشرات الاقتصادية البحتة، دون ربطها بعناصر التنمية الاجتماعية والثقافية الأخرى في المجتمعات النامية والواقع الفعلي لهذه المجتمعات. فسياسات التنمية في الدول النامية، ترتبط بواقعية الظروف الثقافية والاجتماعية والبيئية، التي توجد في كل دولة على حدة. حيث تعتبر البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معاً بمناسبة النسق الخارجي الذي يشكل كلا من سياسات التصنيع والنظام الاقتصادي واستراتيجيته العامة في المجتمعات النامية. وهذا بالفعل، ما يؤكد عليه كل من علماء الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والتنمية في الوقت الراهن. ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار العديد من الظروف والعوامل قبل وضع سياسات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية والعمل على توجيهها نحو تحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين، وتنويع مصادر الدخل القومي والفردي وتوفير فرص العمل وتوزيع الاستثمارات بين جميع المناطق والقطاعات السكانية. علاوة على ذلك، يجب تركيز سياسات التصنيع على كيفية استغلال الموارد المحلية، وتطوير البنية الأساسية والخدمات، وهذا ما يطلق عليه بعملية التكامل الصناعي، والعمل على إنشاء مؤسسات الانتاج الصناعي واعتمادها على الموارد القومية وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية للكشف عن أسباب زيادة حجم الإنتاج الصناعي في بعض الدول النامية، والعوامل التي ساهمت لتبني سياسات للتنمية الصناعية المخططة، وذلك عن طريق إنشاء المناطق الصناعية، في الكثير من دول العالم الثالث وخاصة منذ بداية الستينات. ومن ثم نحاول فيمايلي أن نشير بإيجاز إلى النشأة التطورية للمناطق الصناعية وطبيعتها وأنواعها، وكيفية مساهمتها في زيادة الإنتاج والتنمية الصناعية وتحليل ذلك من الناحية الامبريقية على إحدى المناطق الصناعية في سلطنة عمان.

ثالثاً: نشأة المناطق الصناعية وانتشارها وأنواعها:

1 - **نشأة المناطق الصناعية:** ترتبط النشأة التاريخية لهذه المناطق بالعصور الوسطى حيث أنشئت العديد من المناطق التجارية في عهد الامبراطورية الرومانية، على موانى البحر المتوسط، بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق المصالح العامة للامبراطورية[3]. ولقد أثرت طبيعة التحول من العصور الوسطى إلى الحديثة على إنشاء المزيد من الأسواق التجارية المتنقلة والدائمة، ولقد عكست هذه الأسواق الكثير من التغيرات البنائية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شملت أنساقا متعددة مثل تقسيم العمل، والملكية، والإنتاج، وخاصة تحول النشاط الحرفي

والزراعي إلى الصناعي التقليدي في القرن السابع عشر والثامن عشر (Weber, 1981). علاوة على ذلك، ظهور الكثير من الأفكار الليبرالية التي شجعت على قيام النظام الاقتصادي الحر. كل ذلك ساهم على زيادة انشاء المناطق التجارية في الكثير من الدول الأوروبية خلال هذه الفترة.

ومع بداية القرن التاسع عشر، أنشأت الحكومة البريطانية عددا من المناطق الحرة في مستعمراتها مثل جبل طارق في عام 1807، وهونج كونج عام 1842. أما في النصف الثاني من هذا القرن فقد أنشأت المانيا منطقة تجارية في هامبورغ عام 1881، وبريمن عام 1885. كما أنشأت أيضاً كل من الدنمارك وايطاليا مجموعة من المناطق التجارية. ومع بداية القرن الحالي توالى إنشاء المناطق التجارية والحرة بوساطة فرنسا وبريطانيا مثل إنشاء منطقة بور سعيد في عام 1902، وفي كل من لبنان وسوريا عام 1903[4]. أما في النصف الثاني من هذا القرن، فقد شهدت دول العالم الثالث الكثير من عمليات إنشاء المناطق التجارية والصناعية، وخاصة بعد أن صدرت التشريعات القانونية والإدارية المشجعة لها. ومن هذه المناطق على سبيل المثال لا الحصر إنشاء أربع مناطق في مصر بعد عام 1973، وفي ايرلندا عام 1959، والمغرب عام 1960، وفي كل من اليمن، وسنغافورة، وماليزيا، والفيلبين مع نهاية عام 1970. كما توالت عمليات إنشاء هذه المناطق في بعض الدول الافريقية مثل السنغال، ونيجيريا، وليبيريا. وفي آسيا تم إنشاء عدد من المناطق الصناعية في كل من دولة الامارات، والسعودية، والاردن، والهند، وباكستان وغيرهم، بالإضافة أيضاً إلى دول أمريكا الجنوبية واللاتينية، مثل: بنما والمكسيك، والبرازيل.

وبإيجاز، لقد تركزت أنشطة هذه المناطق في العمليات التجارية والصناعية وخدمات النقل والتخزين والتصدير وإعادة التصدير. وإن كانت لا تتوافر إحصاءات دقيقة حول عدد المناطق في العالم في الوقت الحاضر، ولكن أشارت إحدى التقديرات[5] أن العدد الحالي بلغ أكثر من (230) منطقة موجودة في (60) دولة[6].

2 - **أسباب انتشار المناطق الصناعية**: تعكس مجموعة من العوامل التي ظهرت بصفة خاصة مع بداية عقد الخمسينات من القرن الحالي، أسباب زيادة انتشار المناطق الصناعية وهي باختصار[7]:

أولاً: ظهور التقسيم الدولي للعمل، فلقد أثرت هذه العملية على زيادة نشاط المناطق الصناعية ونشأتها وخاصة في الدول النامية، كما حرص العديد من الدول المتقدمة للتخلص من صناعاتها التحويلية وتركيزها في بلدان العالم الثالث. وعموماً

توجد بعض المؤشرات الأخرى التي توضح طبيعة المتغيرات الجديدة التي صاحبت عملية التقسيم الدولي للعمل وهي بإيجاز:

1 - ارتفاع تكاليف الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، ومنافستها من الدول النامية.

2 - نجاح الكثير من الدول النامية بإنشاء الصناعات التحويلية، لتوافر مقومات الإنتاج.

3 - تركيز غالبية الدول المتقدمة على الصناعات الثقيلة، لزيادة الأرباح والسيطرة على التكنولوجيا.

4 - سعى العديد من الدول المتقدمة لصناعة بعض أجزاء صناعاتها التحويلية في الدول النامية.

5 - ساهمت هذه العوامل مجتمعة على زيادة تشجيع المناطق الصناعية في الدول النامية التي أصبحت بمثابة مناطق جذب لها.

ثانياً: سعت معظم الدول المتقدمة للاستفادة من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة التي ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن الحالي، كما تبنت مجموعة من السياسات مثل:

1 - الاهتمام بالبنية الأساسية التي تخدم عملية إنشاء المناطق الصناعية.

2 - ربط عملية إنشاء هذه المناطق بسياسات التخطيط العمراني والاقتصادي والاجتماعي.

3 - توفير الاحتياجات والإمكانات الفنية والإدارية والمهنية لعمليات التصنيع.

4 - العمل على تعزيز العلاقات التجارية، وفتح أسواق جديدة، وانتقال رؤوس الأموال.

ومن ثم، يمكن القول إن انتشار إقامة المناطق الصناعية في الدول النامية ارتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم في العقود الماضية، وخاصة ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد. علاوة على ذلك إسهامات الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما الشركات العالمية لدول العالم الثالث The Third World Multinationals، أو الشركات العالمية الحمراء (Abdelrahman, 1985) The Red Multinationals.

المناطق الصناعية: تعريفاتها وأنواعها: توجد بعض المحاولات لتحديد مفاهيم وتصورات المناطق الصناعية، ويعتبر من أهمها تعريف منظمة التنمية الصناعية الذي يحددها «بأنها (المناطق) تقوم على استغلال الموارد المحلية، ويجب ارتباطها بواقع

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية» (U.N.IDO, 1978:1) وبإيجاز، يوجد الكثير من المفاهيم والتصورات المتداخلة مع المناطق الصناعية التي تركز عليها الدراسة الحالية (Industrial Estates)، مثل الدوائر الصناعية والمناطق الحرة وغيرها[8]. كما تعكس تحليلات وليم برودو (Bredo, 1060) تحديداً مميزاً للمناطق الصناعية، بأنها مناطق جذب متطورة ومقسمة لاقامة مشروعات صناعية محددة، وذلك وفقاً لخطة شاملة، كما يتم تزويدها بالخدمات العامة، والمرافق الأساسية والتسهيلات اللازمة. ومن ثم، فإننا نلاحظ بوضوح، أن المناطق الصناعية تتميز عن غيرها من الدوائر والمراكز الصناعية، لأنها تقوم وفقاً لخطة وسياسة التنمية الصناعية والحضرية الشاملة في المجتمع، كما تشمل المرافق والخدمات الأساسية اللازمة لعمليات الإنتاج الصناعي. علاوة على ذلك، فإنها تعتمد على وجود هيئة إدارية تقوم بتسهيل هذه الخدمات، فضلاً عن تقديم المساعدات الفنية والإدارية حسب رغبات المستثمرين، وعموما، فإن استخدامنا لمفهوم المناطق الصناعية سوف يركز على هذا النوع، نظراً للاعتبارات الواقعية لمنطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان، والتي تتمتع بالخصائص والمميزات السابقة، وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً.

أنواع المناطق الصناعية وخصائصها: تكشف عملية تحليل تراث المناطق الصناعية في العالم في الوقت الحالى، عن وجود عدة أنواع مميزة، فقد تتحدد حسب كل من نمط الملكية والتمويل، والموقع، ونوعية الإدارة أو الدافعية. ويمكن الإشارة بإيجاز، إلى أهم هذه التصنيفات، كما يحددها الشكل التالي:

1 - بالنسبة للموقع: في كثير من الأحيان تنشأ المناطق الصناعية في مناطق حضرية مثل المدن الكبرى (الميتربولوتينية) أو في مناطق شبه حضرية/ ريفية، كما أحياناً تنشأ في مناطق ريفية التي تتوافر بها الخدمات والمرافق الأساسية التي تحتاجها المناطق الصناعية.

2 - بالنسبة للنشاط الصناعي: يمكن تصنيف المناطق الصناعية إلى ثلاثة أنواع حسب أنشطتها الصناعية وهي كمايلي:

(أ) خليط من الأنشطة الصناعية. (ب) مجموعة من الأنشطة الصناعية المساعدة. (جـ) نشاط صناعي واحد فقط.

3 - بالنسبة للدافعية: حيث تصنيف المناطق الصناعية طبقاً لمفاهيم الدافعية أيضاً إلى ثلاثة أنواع وهي:

(أ) تنموية، ويقصد بها المناطق التي يخطط لها بهدف إحداث تغيير جذري في نوعية الأنشطة الصناعية والمنطقة الجغرافية.

(ب) تطورية، ويركز هذا النوع على تحسين مستويات النشاط الصناعي الموجود، وتعزيزه أو تطوير نوعية معينة من الصناعات.

(جـ) إحلالية، وتهدف إلى تغيير مناطق توطين الصناعات القديمة، وذلك في ضوء متغيرات إعادة التخطيط الحضري الايكولوجي والصناعي.

4 - بالنسبة للملكية (التمويل): حيث ترتبط نوعية المناطق الصناعية طبقاً لطبيعة الإدارة أو الهيئة المسئولة عن تقديم جميع الخدمات والإمكانات، وعموماً تصنف المناطق حسب هذا النمط إلى ثلاثة أنواع:

(أ) حكومية. (ب) حكومية / خاصة. (جـ) خاصة.

وتشير بعض الدراسات والمنظمات العالمية التابعة للأمم المتحدة، بأن النمط الأول (الحكومية) هي أكثر الأنماط شيوعاً، حيث تمثل 90٪ من المناطق الموجودة حالياً. وإن كانت توجد بعد المناطق (الحكومية / الخاصة) مثل ما هو موجود في الارجنتين وتركيا، أو توجد الأنواع الثلاثة في الدولة الواحدة مثل (الهند) (U.N.I.D.O., 1978[b]).

ولكننا نرى، أن أنماط الملكية السابقة للمناطق الصناعية، ربما لا تكشف كلية عن نوعية العلاقة بين كل من الملكية، والحجم، وعملية التصنيع. وإن كانت تعكس طريقة الاهتمامات الحكومية بسياسات التنمية الصناعية، ومدى ارتباطها باستراتيجيات التنمية الشاملة. علاوة على ذلك، فإن عملية إدارة المناطق وملكيتها، يكشف بوضوح عن طريقة النشاط الاقتصادي ونظامه العام الذي يوجد في الدول النامية. وهذا ما سوف نهتم به حالياً بدراسة نوعية البناء الاقتصادي والسياسات الصناعية في سلطنة عمان وكيفية ارتباط نشأة منطقة الرسيل بهذه السياسات وأهدافها العامة.

رابعاً: أهم ملامح التنمية الاقتصادية الصناعية في سلطنة عمان:

انطلاقاً من أهداف الدراسة الحالية، والتي تسعى إلى تحليل أهمية انشاء المناطق الصناعية في دول العالم الثالث، وإلى أي حد يمكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية، وخاصة في إحدى المجتمعات النامية وهي سلطنة عمان، سوف نحلل بصورة موجزة، طبيعة النشاط الاقتصادي في السلطنة منذ بداية السبعينات، وما هي أهم المتغيرات في الأنماط الهيكلية للنشاطات الاقتصادية، وما

مدى ارتباطها بسياسات التنمية الصناعية بصورة خاصة؟ وأخيراً، سوف نعالج أهم مؤشرات الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية.

(أ) تطور هيكل النشاط الاقتصادي: قبل الإشارة إلى أهم ملامح النشاط الاقتصادي بالسلطنة، نود أن نوضح حقيقة مهمة مؤداها، أنه يصعب دراسة وفهم عملية التنمية الصناعية في سلطنة عمان، وأسباب إقامة منطقة الرسيل الصناعية، دون الإلمام بصورة موجزة عن نوعية النشاط الاقتصادي العام، وكيفية ارتباط التغيرات الجذرية في هذا النشاط وخاصة في العقدين الماضيين بنوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتركيزها على أهمية التصنيع، باعتباره من أهم وسائل التنمية الشاملة.

في حقيقة الأمر لم تمثل القطاعات الاقتصادية العامة أي نشاط ملموس قبل عام 1971، حيث تركزت معظم الأنشطة الاقتصادية على بعض القطاعات التقليدية مثل الزراعة وصيد الأسماك، ولم يحقق القطاع النفطي سوى (44.5) مليون دولار فقط خلال العام نفسه. ولكن تكشف مرحلة السبعينات عن تطور ملحوظ ومطرد في الاقتصاد العماني، وإن كانت لم تعكس السنوات الأولى (71 / 1974) من خلال هذا العقد، عن تطورات اقتصادية كبرى، وخاصة أنها تعتبر مرحلة انتقالية قبل تطبيق الخطط الخمسية، حيث حققت قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والصناعة نمواً طفيفاً، فلقد بلغت جملة إسهاماتها في إجمالي الناتج المحلي (16.6 مليون ريال عماني) (17.4 م.ر.ع) خلال هذه الفترة 1974/71. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الكهرباء والماء، والبنوك والخدمات فقد حققت نمواً متوسطاً، وإن كانت قطاعات التشييد والبناء، والنقل والمواصلات، والتجارة، والدفاع قد شهدت نموا ملحوظاً خلال الفترة نفسها، أما قطاع النفط، فقد حقق ارتفاعاً ملموساً خلال سنوات /1974 71. وبلغ جملة زيادة اسهاماته في الناتج المحلي من 71.6 (م.ر.ع) – إلى 389 (م.ر.ع). وبصفة عامة، ارتفع جملة الناتج المحلي من 104.7 (م.ر.ع)، إلى 568.5 (م.ر.ع) خلال تلك الفترة، كما ارتفعت الصادرات من السلع والخدمات من 57.7 إلى 147.6 (م.ر.ع)[9].

أنواع المناطق الصناعية

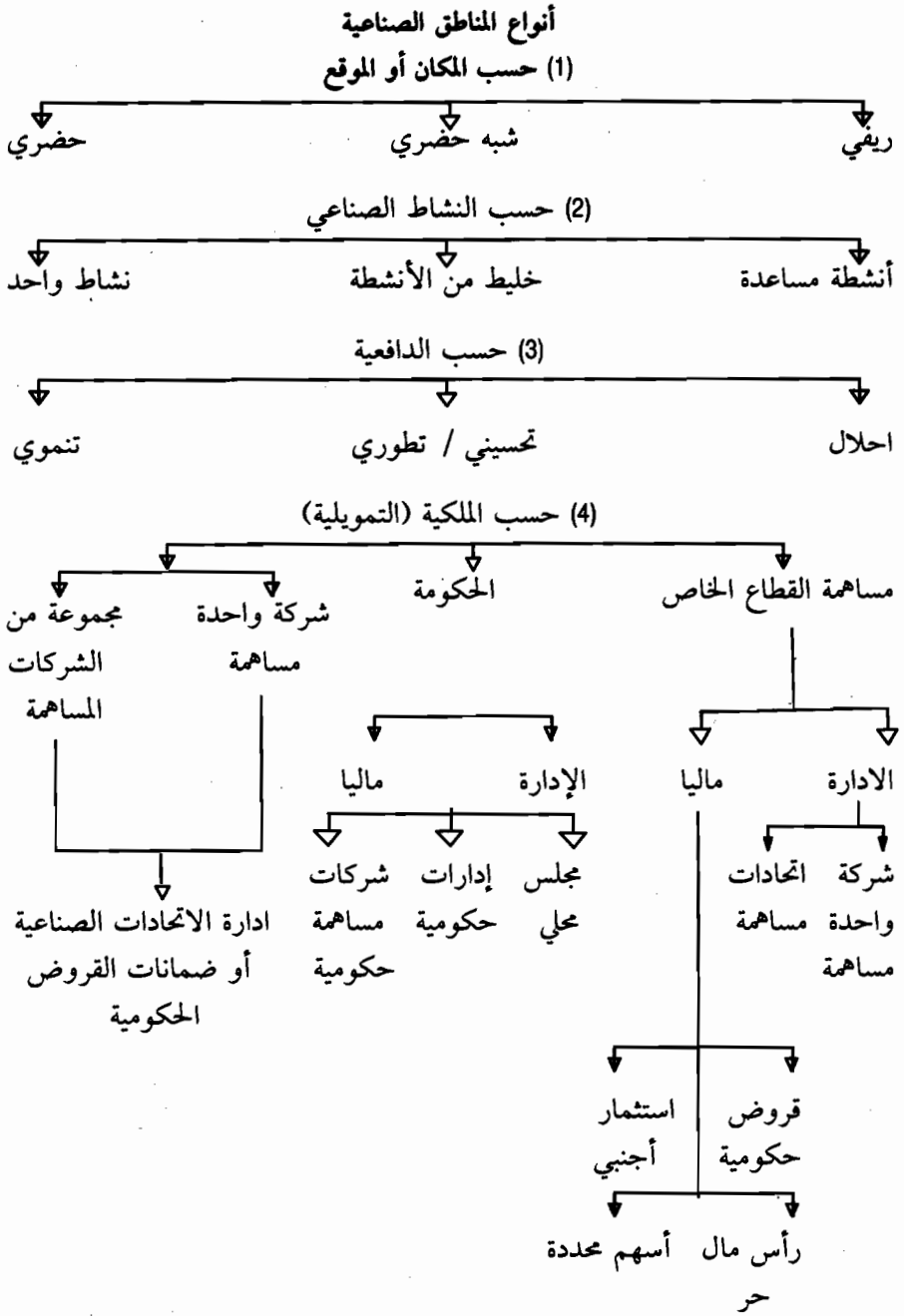

المصدر : U.N.,industrial Estates in Europe & Middle East 1968 (U.N. Pulic Sales No. 68. 11. p. 11).

وتعكس بعض المؤشرات الإحصائية لطبيعة الاقتصاد العماني وقطاعاته المختلفة، زيادة ملحوظة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات (76 - 1980)، والتي تم خلالها تطبيق الخطة الخمسية الأولى حيث تصدر قطاع النفط والمعادن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي، وارتفع إجمالي هذا الإسهام من 530.4 إلى 1241 (م.ر.ع) خلال تلك الفترة. كما ساهمت قطاعات أخرى مثل قطاع التشييد والبناء من 70.8إلى 111(م.ر.ع)، ثم قطاع الدفاع من 53 إلى 1883(م.ر.ع) وقطاع التجارة من 50إلى 99.6 (م.ر.ع). وإن ظلت جملة إسهامات قطاعات أخرى قليلة بالمقارنة بالقطاعات السابقة، ولا سيما قطاع الصناعة من 4 إلى 177 (م.ر.ع)، وقطاع الزراعة والأسماك من 21.4 إلى 36.5 (م. ر. ع). وعموماً ارتفع إجمالي الناتج المحلي من 827 (م.ر.ع)، إلى 1823.3 (م.ر.ع) وذلك خلال الفترة 76 - 1980[10]. وفي الواقع، لقد ارتبطت فترة تطور الاقتصاد العماني في نصف العقد الأول من الثمانينات ببعض التطورات المهمة التي تلازمت مع تطبيق الخطة الخمسية الثانية 1985/81، وخاصة نتائج الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ بعض الإجراءات والخطوات الاقتصادية، مثل زيادة الطاقة الانتاجية المستهدفة للنفط، وزيادة الرسوم الجمركية، وبإيجاز، فقد كشفت ميزانية الدولة عجزا ماليا قدره 152(م.ر.ع) في عام 1985، في مقابل تحقيق فائض قدره 238.1 (م.ر.ع) في عام 1980. أما خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات (85 / 1990)، فقد حدثت بعض التغيرات الملحوظة في كثير من القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترات السابقة، حيث تراجعت نسبياً مساهمة القطاع التقليدي (النفطي) من 1675 (م.ر.ع) إلى 1587 (م.ر.ع)، وذلك بمتوسط نمو سنوي قدره 1.1٪ في خلال هذه الفترة. أما القطاعات الاقتصادية (غير النفطية)، ارتفعت مساهمتها نسبياً من 464 إلى 471 (م.ر.ع) ذلك بمعدل سنوي قدره 3.٪. كما ارتفعت نسبة قطاع الخدمات من 1337 إلى 1535 (م.ر.ع)، وذلك بمعدل سنوي قدره 2.3٪ أما بقية القطاعات الأخرى فقد شهدت زيادة نسبية أيضاً حيث ارتفعت جملة مساهمتها من 1801 إلى 2006 (م.ر.ع) وذلك بمعدل سنوي قدره 2.4٪[11].

وهكذا، يلاحظ وجود تراجع ملحوظ في معدلات النمو السنوي للقطاع النفطي وإسهاماته في إجمالي الناتج المحلي، وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة، أو إلى جملة اسهامات بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا يفسر بالطبع، تغير نمط إستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، حرصاً على تغير أنماط النشاط الاقتصادي ككل،

وتنويع مصادر الدخل القومي، حيث ارتفع نسبياً إجمالي مساهمة القطاعات غير النفطية، ولا سيما قطاع انتاج البضائع والخدمات.

وتتبلور نفس الاستراتيجية السابقة للتنمية الاقتصادية، خلال العقد الحالي (التسعينات)، حيث ركزت الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، وضرورة ارتفاع معدلات نموها السنوي حتى نهاية الخطة عام 1995 [12]. فمن المتوقع خلال مرحلة هذه الخطة، أن ترتفع قيمة اسهامات القطاع النفطي من 1587 إلى 2021 (م.ر.ع) وذلك بمعدل سنوي قدره (4.9%). أما القطاعات غير النفطية، والتي تشمل قطاعات مثل انتاج السلع، من المستهدف أن ترتفع إسهاماتها من 471 إلى 799 (م.ر.ع)، وبمتوسط سنوي قدره (11.1%)، وقطاع الخدمات من 1735 إلى 2054 (م.ر.ع) وبمعدل سنوي (6 %). أما بقية القطاعات الأخرى فمن 2006 إلى 2853 (م.ر.ع)، وبمعدل سنوي متوسطه (7.3 %). وبصفة عامة، فإن إجمالي الناتج المحلي المستهدف سوف يرتفع من 3522 إلى 4777 (م.ر.ع)، وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها (6.3%)، وذلك خلال الفترة من 90 / 1995.

وهكذا، يمكن أن نلاحظ عدة ملاحظات على السياسة الاقتصادية العامة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 - السعي لزيادة الانتاج المحلي خلال الخطة الخمسية الحالية، وذلك بنسبة (35٪)، وتحقيق معدل نمو سنوي لهذا الانتاج يبلغ متوسطه (6.3٪).

2 - زيادة مساهمة جملة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، ليصل إلى نحو (58٪)، وليحقق معدلا سنويا يبلغ (7.3٪).

3- كما يلاحظ التركيز على قطاع إنتاج السلع والخدمات ليحقق نموا قدره (11.3%) (كمعدل سنوي في مقابل 3% في الخطة الخمسية الثالثة).

4 - في الوقت نفسه، تسعى الخطة الحالية إلى زيادة إسهامات القطاع النفطي وتحقيق معدل نمو سنوي قدره (4,9%) في مقابل (1,1%) خلال الخطة الخمسية، الثالثة، وذلك نظراً لاحتياجات الدولة المالية في المرحلة الراهنة.

ب - سياسات التنمية الصناعية: جاءت عملية إنشاء منطقة (الرسيل) الصناعية في السلطنة مع بداية العقد الماضي، إيماناً بدور عملية التصنيع في تنويع مصادر الإنتاج، واستغلال الموارد المحلية الموجودة بالفعل، وهذا يعتبر جزءا أساسياً من استراتيجيات التنمية الشاملة. ومما هو جدير بالإشارة، قبل أن نعرض لعملية تقييم منطقة الرسيل الصناعية - باعتبارها مجتمع الدراسة الميدانية - أن نوضح ما

نوعية وأهداف سياسات التنمية الصناعية التي اتخذت بالفعل خلال عقدي السبعينات والثمانينات؟ وما هي أهداف تلك الاستراتيجية في العقد الحالي؟ وإلى أي حد ارتبطت سياسات التنمية الصناعية بالأهداف العامة لعملية التنمية الشاملة بالسلطنة؟ وكيف ساهمت عملية توزيع الاستثمارات الصناعية في كل من المرحلة الراهنة والمستقبلية، وتغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وتحديث الخريطة الاستثمارية الصناعية للمجتمع العماني؟. وللإجابة عن تلك التساؤلات السابقة، يمكن الكشف عنها من خلال تحليلنا لنوعية سياسات التنمية الصناعية، والتي ركزت عليها السلطنة وخاصة مع تطبيق أولى خططها الخمسية في عام 1976، وحتى الخطة (الراهنة) الرابعة 91 / 1995، والتي يمكن إيجازها كمايلي طبقاً لهذه الخطة[13]: (1) ضرورة العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي. (2) إعطاء أولوية للمشروعات الاستثمارية والقطاعات الانتاجية (غير النفطية). (3) تحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة توزيع الاستثمارات بين المناطق. (4) ضرورة تحقيق السياسات الصناعية مع المحافظة على البيئة العمانية. (5) استكمال مشروعات البنية الأساسية والسعي إلى توفير الحاجات الأساسية. (6) دعم نشاط القطاع الخاص وخاصة المشروعات الإنتاجية الصناعية. (7) تطوير سياسات التنمية الصناعية بصورة مستمرة، عن طريق تنمية الموارد البشرية المحلية ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

وفي حقيقة الأمر، لقد أشرنا خلال تحليلنا الموجز لتطور الاقتصاد العماني، إلى مساهمات القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية (غير النفطية) في حجم النشاط الاقتصادي ككل. وسوف نسعى حالياً للإشارة بصورة موجزة، لأهم الملامح العامة لتطوير القطاع الصناعي أو (التحويلي)، وذلك في ضوء السياسات الصناعية، والأسباب التي أدت إلى إنشاء منطقة الرسيل الصناعية في الثمانينات، وإلى أي حد سعت هذه السياسات إلى إقامة المزيد من هذه المناطق.

1 - هيكل القطاع الصناعي العماني: يتكون هذا القطاع من نوعين أساسيين، وذلك حسب التصنيف الدولي العام للأنشطة الاقتصادية وهما[14]: **أولاً**: الصناعات الاستخراجية، ويقصد بها الصناعات التي تقوم أساساً على عمليات الاستخراج من باطن الأرض مثل النفط، والمحاجر، واستخراج الفحم والمعادن وغيرها. **ثانياً**: الصناعات التحويلية، وتشمل الصناعات التي يتم تحويلها من المواد الخام إلى الأساسية وتصنيعها إلى منتوجات لاشباع الحاجات المتعددة للمستهلكين. ومثل هذه الصناعات: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، وصناعة الأثاث والمصنوعات الخشبية، والكيماويات

ومنتوجات البترول والفحم والبلاستيك الأساسية، والغزل والنسيج والملابس والجلود، والصناعات المعدنية الأساسية، والمنتوجات التعدينية (غير المعدنية)، وصناعة الآلات والماكينات والمعدات. (وهذا ما سوف نهتم بتحليله في ضوء اهتمامات الدراسة).

تعكس إحصاءات المنشآت الصناعية المسجلة في الفترة ما بين عام 1975 عن عدد قليل جدا ، فلم يتجاوز هذا العدد عشرة فقط، تركز معظمها في بعض المشروعات الغذائية، وصناعة الأخشاب والماكينات الصغيرة. وخلال فترة الخطة الخمسية الأولى 76 / 1980، تم تسجيل 393 منشأة صناعية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم انشاء 1931 منشأة صناعية خلال الخطة الخمسية الثانية 81 / 1985، علاوة على 1150 منشأة في الخطة الخمسية الثالثة 86 / 1990. وعموما يمكننا أن نشير لبعض الملاحظات عن تطور عدد المشروعات الصناعية خلال منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:[15]

أولاً: تعكس طبيعة سياسات التنمية الصناعية في السلطنة عن العديد من الحوافز المشجعة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات (3384) مشروعا صناعيا وذلك في عام 1990، في حين لم يتجاوز هذا العدد (عشرة فقط) قبل عام 1970.

ثانيا: يوضح التوزيع النسبي لنوعية الصناعات حسب عدد مشروعاتها عن تباين ملحوظ، فلقد تصدرت صناعة الخدمات التعدينية (غير المعدنية) قائمة هذه الصناعات. حيث بلغت (1867 مشروعا) وبنسبة 53.8%، وتتمثل في صناعات مثل الزجاج، والاسمنت، والبلاط والرخام وغيرها. ثم جاءت في (المرتبة الثانية) الصناعات الخشبية والأثاث (761) مشروعا وبنسبة 21.8%، وفي (المرتبة الثالثة) نجد صناعة المنتوجات المعدنية والماكينات والمعدات (602) مشروعا وبنسبة 17.3%. وتجيء صناعة المواد الغذائية في (المرتبة الرابعة) حيث بلغ عدد مشروعاتها (143) مشروعا وبنسبة 4.1%، وفي (المرتبة الخامسة) نجد الصناعات الكيماوية (47) مشروعا وبنسبة 1.6%، وفي (المرتبة السادسة)، صناعة الورق والطباعة (35) مشروعا وبنسبة 1%. وصناعات الغزل والنسيج (21) مشروعا وبنسبة 0.6%، وذلك في (المرتبة السابعة) ثم صناعات تحويلية اخرى (6) مشروعات وبنسبة 0.2%، ثم أخيرا الصناعات المعدنية وعددها (مشروعان) وبنسبة 0.05%.

ثالثا: توضح مؤشرات مرحلة الخطة الخمسية الثانية 1985/81، عن اعتبارها أعلى المراحل في زيادة عدد المشروعات الصناعية، حيث بلغت جملة مشروعاتها

(1931) مشروعا، وبنسبة 55.4% من إجمالي عدد المشروعات الحالية. وهذا يعكس طبيعة اهتمامات السياسة الحكومية خلال هذه المرحلة، وتشجيع قيام المشروعات الصناعية للقطاع الخاص، ودعمها عن طريق العديد من السياسات الائتمانية والضريبية والجمركية وغيرها من حوافز تشجيع الصناعات وخاصة مع بداية الثمانينات.

ويؤكد على ذلك، نتائج إحدى الدراسات التي أجرتها إحدى منظمات الأمم المتحدة على دول غرب آسيا، أن معدلات النمو الصناعي في سلطنة عمان شهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغت هذه المعدلات أعلى معدلات جميع مجموعة هذه الدول وهو 46.4%، ويليها الإمارات العربية 23.8%. وبلغ أدنى معدل له في كل من الكويت والأردن والبحرين حيث بلغت نسبها (5.1% ، 4.9%، 1.5% على التوالي)، وذلك خلال الفترة من 1985/81 (U.N.ESCWA, 1987). وفي الواقع، نلاحظ أن ارتفاع معدلات النمو الصناعي وحجم الاستثمارات الصناعية التحويلية للسلطنة خلال النصف الأول من الثمانينات، يرجع أيضا لطبيعة مقارنة تلك الفترة بالفترات السابقة عليها، وخاصة إن لم يكن هناك وجود ملحوظ للنشاط الاستثماري الصناعي (التحويلي) قبل عام 1976.

وتعكس لنا المؤشرات الاحصائية لكل من حجم التكاليف الاستثمارية، وقوة العمل، والأجور عن بعض الحقائق المهمة التي توضح حقيقة إسهامات القطاع الصناعي في عملية التنمية الشاملة في السلطنة وخاصة منذ منتصف السبعينات، والتي تعتبر البداية الفعلية لنشأة الصناعات التحويلية. فقد بلغت جملة استثمارات المشروعات الصناعية حتى نهاية عام 1990 حوالي 381.7 (م.ر.ع) في حين بلغ مليوني ريال عماني في عام 1975. كما قدرت قوة العمل الحالية في نفس القطاع ب 26.7 ألف عامل، وجملة أجورهم السنوية 35.4 (م.ر.ع). كما أشارت أيضا نسبة ارتفاع عدد المنشآت الصناعية المسجلة حديثا، خلال العامين الماضيين، والمتوقعة أيضا خلال الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 بحوالي 1107 مشروعات صناعية، وذلك بزيادة نسبية قدرها 33.3% من حجم المشروعات الفعلية التي بدأت الانتاج بالفعل في أواخر عام 1990[16].

ومن ناحية أخرى، تكشف عملية التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في مختلف مناطق السلطنة عن العلاقة بين عملية توزيع استثمارات المشروعات الصناعية وبين واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القاء الضوء على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية الموجودة بالفعل وذلك بصورة موجزة كما يلي[17]:

أولاً: تمثل منطقة الباطنة المركز الأول بالنسبة لتمركز المنشآت الصناعية بها، فقد بلغت جملة هذه المشروعات 992 مشروعات وبنسبة 28.5% من إجمالي عدد المشروعات بالسلطنة. ثم منطقة الشرقية 806 مشروعات وبنسبة 23.1%، وتأتي منطقة العاصمة في المرتبة الثالثة 691 مشروعا وبنسبة 19.8%. فمنطقة الداخلية 407 مشروعات بنسبة 11.7%، ثم محافظة ظفار 304 مشروعات بنسبة 8.7%، فمنطقة الظاهرة 269 مشروعا بنسبة 7.7%، وأخيرا منطقة مسندم 14 مشروعا بنسبة 4%.

ثانياً: تعكس تلك الاحصاءات السابقة، عن نوعية السياسات الصناعية والاهتمام بانشاء المشروعات في المناطق والأقاليم الأخرى، حيث جاءت منطقة العاصمة (مسقط) في الترتيب الثالث من حيث عدد المشروعات الصناعية، على الرغم من وجود منطقة الرسيل بها. وهذا يترجم العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تحدثها هذه المشروعات في الأقاليم الأخرى وخاصة فرص العمل وبناء الخدمات ومشروعات الأبنية الأساسية التي تلازم عملية التصنيع.

علاوة على ذلك، فإن سياسات التخطيط للاستثمار الصناعي في المرحلة الحالية من الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995، تعكس المزيد من الاهتمام بعملية توزيع الاستثمارات الصناعية على مختلف مناطق السلطنة بعد نجاح عملية التوطين الصناعي في منطقة الرسيل الصناعية. ولقد تم الإعداد حاليا لإنشاء ست مناطق صناعية اخرى، جاءت جميعها بعيدا عن منطقة العاصمة. وبالفعل يتم الآن الإعداد لافتتاح عدد منها قريبا. وفيما يلي هذه المناطق[18]:

1 - منطقة ريسوت الصناعية (بالمنطقة الجنوبية) بتكلفة مقدارها 4.95 (م.ر.ع).
2 - منطقة صحار الصناعية (بمنطقة الباطنة) بتكلفة مقدارها 4.85 (م.ر.ع).
3 - منطقة نزوى الصناعية (منطقة الداخلية) بتكلفة مقدارها 3.06 (م.ر.ع).
4 - منطقة صور الصناعية (منطقة الشرقية) بتكلفة مقدارها 3.6 (م.ر.ع).

وبالإضافة إلى هذه المناطق، يجرى حاليا التخطيط والدراسات اللازمة لانشاء منطقتين صناعيتين في كل من منطقة البريمي ومسندم. علاوة على تخفيض أسعار الكهرباء والمياه والخدمات الاساسية الحالية، ضمن الخطط العامة لتشجيع الحوافز الصناعية للقطاع الخاص ولا سيما في السنوات الأخيرة[19] خاصة أن تلك الخدمات ما زالت إحدى المعوقات الأساسية التي تواجه القطاع الصناعي الانتاجي. (وهذا ما سوف تكشف عنه نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية).

2 - إسهامات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي والصادرات: تعكس مدى أهمية اسهامات القطاع الصناعي في مشاركته الفعلية في إجمالي الناتج المحلي،

وإن كانت طبيعة هذا القطاع تدل على حداثة نشأته في السلطنة وخاصة عند مقارنته بالقطاعات الصناعية الاخرى سواء أكانت في دول مجلس التعاون الخليجية أم غيرها من البلدان النامية الأخرى. فلقد بلغت جملة اسهامات قطاع الصناعات التحويلية في السلطنة في إجمالي الناتج المحلي عام 1975م بنحو 15.6 (م.ر.ع). وإن كانت تزايدت جملة إسهاماته ووصلت إلى ثلاثة أضعافها خلال الخطة الخمسية الثانية 81 / 1985، حيث ارتفع من 27 إلى 72.3 (م.ر.ع) كما شهد أيضا مساهمة نسبية خلال الخطة الخمسية الثالثة 86 / 1990، حيث ارتفع من 103.1 إلى 151.1 (م.ر.ع) أي بزيادة قدرها 33% من أساس بداية الخطة 1986.[20]

وعلى أية حال، فلقد بلغ متوسط النمو السنوي للقطاع الصناعي (التحويلي) خلال الخطة الخمسية الثالثة 1990/86 12.9% كما أنه من المتوقع أن يكون هذا المتوسط 12.7% خلال الخطة الحالية 91 / 1995. ومن ثم توضح لنا المؤشرات السابقة مدى الزيادة المطردة الذي شهدها هذا القطاع في الفترة ما بين 1990/75، وأهمية تركيز السياسات الصناعية على ضرورة مشاركة القطاع الصناعي في عملية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم التركيز على النفط واعتباره المورد الوحيد لهذا الدخل وخاصة أن ذلك يشكل خطرا على جميع خطط التنمية في المراحل الراهنة والمستقبلية. وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو العالية التي حققها القطاع الصناعي الانتاجي ومشاركته في الناتج المحلي، إلا أن هذا الاسهام ما زال متواضعا ومحدودا، حتى مع نهاية الخطة الرابعة الحالية في عام 1995. فما زالت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ضئيلة، حيث بلغت 4.3% فقط طبقا للمؤشرات الاحصائية لعام 1990.[21]

وفي حقيقة الأمر، أن الآمال ما زالت معقودة على مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي بالإضافة أيضا إلى مشاركته في حجم الصادرات الخارجية، والعمل على تحقيق «سياسة إحلال الواردات» بصورة عامة. حيث تشير بعض الدراسات حول الصادرات الصناعية العمانية إلى مدى إسهام هذا القطاع، والذي ما زال محدودا في السنوات الماضية عند مقارنته ببعض الدول العربية الأخرى من مجلس التعاون على سبيل المثال. فلم يشارك قطاع الصناعات التحويلية في السلطنة إلا بنسبة 7.3% من إجمالي الصادرات 1985، في حين حقق هذا القطاع في دولة البحرين بحوالي 96% من إجمالي صادراتها. كما بلغت إسهامات هذا القطاع في كل من الكويت والسعودية والإمارات العربية بنسب (55.3% ، 19.3% ، 12.9 ،

على التوالي).[22] ولكن الفترة ما بين 1990/85 شهدت نموا نسبيا في حجم الصادرات الصناعية العمانية بالمقارنة بما كانت عليه في عام 1985. حيث ارتفع عدد الشركات الصناعية المصدرة من 39 شركة عام 1987 إلى 46 شركة في عام 1988، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من 71 إلى 89 (م.ر.ع) خلال هذين العامين. كما يلاحظ، أن نسبة كبيرة من هذه الصادرات للصناعات التحويلية ساهمت بها صناعة المنتوجات الكيماوية، وذلك بنسبة 60%، ثم تليها الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الغذائية وصناعة الماكينات والآلات. وتشير بعض الإحصاءات الحديثة عن حجم إسهامات الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات العمانية وحتى نهاية عام 1991م. فقد ارتفع عدد الشركات المصدرة إلى 71 شركة صناعية وبلغت جملة صادراتها 244 (م.ر.ع).[23]

عموما، تلك نبذة سريعة لأهم المؤشرات العامة لسياسات التنمية الصناعية ومساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات الخارجية الصناعية ومشاركته في إجمالي الناتج العام بالسلطنة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، والتي يمكن عرضها في عدد من الملاحظات التالية:

1 - ركزت استراتيجيات التنمية الصناعية على ضرورة المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق زيادة الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الانتاجية الأخرى.

2 - كشفت المؤشرات والاحصاءات السابقة عن تطور مطرد لهيكل القطاع الصناعي. حيث بلغ عدد منشآته الحالية 3384 منشأة مع بداية عام 1991 في حين لم يتجاوز هذا العدد عشر منشآت قبل عام 1975م.

3 - توضح هذه الاستراتيجية حقيقة أبعاد تنموية مهمة، ألا وهي توزيع عائد الاستثمارات الصناعية على المناطق النائية الأخرى.

4 - هدفت الاستراتيجيات الحالية للتنمية الصناعية بالسلطنة على انشاء ست مناطق صناعية جديدة على غرار منطقة الرسيل الصناعية لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

5 - ساهم القطاع الصناعي بالتحديد (الصناعات التحويلية) إلى حد ما في إجمالي الانتاج المحلي والصادرات الصناعية، وبلغ عدد الشركات المصدرة حاليا 71 شركة صناعية.

6 - تركزت الاستراتيجية العامة للتنمية الصناعية على أهمية تشجيع القطاع الخاص ليأخذ زمام المبادرة في القطاع الصناعي.

وعلى أية حال، تلك هي أهم ملامح التنمية الصناعية في سلطنة عمان خلال عقدي السبعينات والثمانينات وأوائل العقد الحالي، والتي ساهمت في انشاء منطقة الرسيل الصناعية لتكون أولى المناطق الصناعية في السلطنة، والتي تكشف عن تجربة جديدة للتوطين والتخطيط الصناعي بها، والتي لا يمكن فهمها إلا في إطار سياسات التنمية الاقتصادية والصناعية التي توجد في المجتمع العماني، وهذا ما سوف نهتم به حاليا.

خامسا: منطقة الرسيل الصناعية: النشأة والتطور:

جاءت عملية انشاء منطقة الرسيل مواكبة لتطبيق سياسة التنمية الصناعية، وذلك خلال فترة الخطة الخمسية الثانية 1985.81 بالسلطنة. فلقد صدر المرسوم السلطاني رقم 1983/51 بالتخطيط لإنشاء هذه المنطقة، وبدأ الانتاج الفعلي في عام 1985. ومما هو جدير بالذكر، أن عملية إنشاء منطقة الرسيل تم بصورة علمية مدروسة يمكن التحقق منها من خلال مجموعة الدراسات المهمة التي قام باجرائها العديد من الهيئات والمنظمات العالمية المهتمة بقضايا المناطق الصناعية، ولا سيما المنطقة العالمية للتنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة حيث طرحت عددا من الشروط الأساسية وهي: (U.N.I.D.O., 1978[a]).

1 - طبيعة النشاطات الاقتصادية والمحلية التي تقوم بانتاجها.
2 - ضرورة ارتباط نوعية تلك الأنشطة بطبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية.
3 - طبيعة الموقع، والحجم، وعلاقتهما بتوفير الخدمات الأساسية.
4 - توجيه السياسات الحكومية، نحو تحقيق أهداف المناطق الصناعية.
5 - ضرورة إجراء دراسات الجدوى والمسوح اللازمة قبل قيام الأنشطة الاقتصادية.
6 - نوعية المصادر المالية التي تقوم بامداد المناطق الصناعية وتمويلها.
7 - نوعية الاجراءات الحكومية والسلطات المحلية التي تهتم بالمناطق الصناعية.
8 - اختيار نوعية الصناعات وخطوط الإنتاج والتكنولوجيا الملائمة.
9 - طبيعة الأداء والتنظيم للمناطق الصناعية.
10 - المميزات الأخرى التي يحصل عليها المستثمرون في المناطق الصناعية.

وعموما، فسوف نسعى تباعا لتحليل تلك الشروط الأساسية السابقة ومدى تطابقها على منطقة الرسيل الصناعية، وذلك في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

وعكست المرحلة الأولى لافتتاح المنطقة في ديسمبر 1985، انشاء عدد من

المصانع التي بدأت الانتاج بالفعل، مع التخطيط للمرحلة الثانية التي أنشأت خلالها أحد عشر مصنعا تم دخولها مرحلة الانتاج مع نهاية عام 1990. كما يجري حاليا، خلال المرحلة الثالثة الانتهاء من مجموعة مماثلة من المصانع. وبإيجاز، يقوم بالانتاج حاليا 60 مصنعا من مختلف القطاعات الصناعية الانتاجية. وذلك حتى وقت إعداد الجانب الميداني للدراسة خلال الفترة من يناير/ ابريل 1992[24].

كما تستمر عملية تطوير منطقة الرسيل في الوقت الحالي لتوسيع حجمها وعدد المصانع بها وخاصة بعد أن تزايدت طلبات المستثمرين الصناعية في السنوات الأخيرة لنجاح التجربة وإقبال القطاع الخاص المحلي عليها. وبالفعل تم تخصيص مبلغ 9.7 (م.ر.ع) خلال الخطة الخمسية الرابعة[25].

كما جاءت عملية اختيار موقع منطقة الرسيل الصناعية من الناحية الجغرافية والايكولوجية البيئية على أسس سليمة حيث أقيمت على بعد 45 كم من العاصمة وتتوسط عددا من الطرق والمواصلات، كما تقرب من مطار السيب الدولي وميناء قابوس التجاري. علاوة على ذلك، أن هذه المنطقة تعتبر هيئة مستقلة أي تتمتع باستقلال مالي وإداري كامل. وتعد من الهيئات الوطنية العامة في السلطنة وتعمل تحت إشراف إدارة مستقلة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.

وتقوم هيئة منطقة الرسيل الصناعية، بتقديم العديد من التسهيلات والخدمات وهي بإيجاز:

- تخصيص مساحات مجهزة لأغراض البناء والمرافق لمساحات مختلفة حسب المشروعات الاستثمارية، ويتراوح بعضها ما بين 1000-7000 متر، ويتم تأجيرها لمدة 25 عاما قابلة للتجديد. ويبلغ ايجار المتر الواحد في عام 1985 ريالا واحدا تم تخفيضه 75% حاليا ووصل إلى 0.25 ريال عماني.
- تخصيص المباني الجاهزة للمصانع ما بين 3000-4500 متر، وتتراوح أسعار ايجارها السنوي بين 2-4 ريالات للمتر.
- توفير جميع الخدمات الأساسية مثل الطرق العامة والمياه والكهرباء والغاز والاتصالات ومحطة معالجة المخلفات وحماية التلوث، والعديد من الخدمات الأخرى مثل البريد والخدمات الادارية.

علاوة على ذلك، تساهم في اجراء دراسات الجدوى اللازمة سواء قبل إنشاء المشروعات الصناعية، أو بعد انتهاء الانتاج وتسويقه وإقامة المعارض سواء في السلطنة أو خارجها كنوع من سياسات التشجيع المستمر للنشاط الصناعي الخاص.

كما تتبنى الدولة بعض السياسات المهمة لتشجيع اقامة المشروعات الصناعية التي تتمثل في مجموعة من الاجراءات الجمركية وهي كما يلي:

1 - السياسات الجمركية: تتمتع جميع المنتوجات الصناعية بالمنطقة بالاعفاءات الجمركية والضريبية على الواردات ولوازم الإنتاج المختلفة.

2 - الخدمات الإدارية: يتم تقديم هذا النوع من الخدمات في إطار مساهمة كل من هيئة الرسيل ووزارة التجارة والصناعة، والعمل على حماية المنتوجات من أساليب «الاغراق الاقتصادية».

3 - الخدمات الفنية (التقنية): ويشمل هذا النوع من الخدمات تقديم دراسات الجدوى للمشروعات وتحليل مستوى الأسعار ومشكلات التسويق والتوزيع والتحديث الإداري والمهني.

4 - الخدمات المالية: تعكس طبيعة الخدمات والتسهيلات المالية وتتمثل في تقديم المنح والقروض الميسرة عن طريق بنك عمان والبنوك التجارية الاخرى بالاضافة إلى الدعم الحكومي المباشر.

سادساً: مقومات الإنتاج بمنطقة الرسيل الصناعية:

بالإضافة إلى تلك العوامل المساعدة السابقة لعمليات الإنتاج، سوف نشير حاليا لأهم مقومات الإنتاج الصناعي الفعلية التي تتمثل في عدة مقومات وهي بإيجاز:

1 - المواد الخام: تتوافر في السلطنة الكثير من المواد الخام الأولية التي تقوم عليها صناعات متعددة. ومن أهم هذه المواد المتوفرة: النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات المعدنية وغير المعدنية والمواد الزراعية والأسماك، والتي يمكن الإشارة إليها كما يلي:[26]

أ - النفط الخام والغاز الطبيعي: تعتبر السلطنة من الدول البترولية التي تتمتع بثروة كبيرة من النفط والغاز، وحسب تقديرات النفط لعام 1990، فإن الانتاج أصبح 676 ألف برميل يوميا، ومن الغاز 4847 مليون متر مكعب كما يبلغ الاحتياطي من النفط 4250 مليار، والغاز 262 مليار متر مكعب.

ب - ويعتبر خام النحاس من أهم الخامات التي بدأ إنتاجها، حيث أنشىء مصنع بطاقة إنتاجية قدرها 20 ألف طن سنويا، بالقرب من خامات النحاس التي تقدر الكميات المتوافرة منها بنحو 12 مليون طن. كما

يتوافر خامات الكروم والمنجنيز والنيكل والرصاص والزنك والحديد.

جـ - الخامات غير المعدنية: ومن أهمها حجر الكلس والاسبستوس والرخام.

د - المواد الزراعية والأسماك: ويقدر اجمالي الأراضي الزراعية بحوالي 56 ألف هكتار. منها 80% مزروعة من المحاصيل المثمرة ولا سيما الفواكه. و 20% مزروعة بالخضراوات والمحاصيل الحقلية كما تتوافر بالسلطنة مقومات النشاط الرعوي وخاصة في مناطق جبال ظفار. وتعتبر الثروة السمكية من المواد الخام الأساسية في السلطنة، وتشير تقديرات إنتاج الأسماك بالسلطنة بحوالي 100 ألف طن سنويا.

2 - رأس المال: وبالنسبة لتوافر رأس المال اللازم للانتاج الصناعي بالسلطنة، فإنه يقوم على مصادر التمويل الذاتي أو يعتمد على الادخار المحلي للقطاع الخاص بوجه عام خلال الخطط الخمسية الأربع من 76 / 1995 ما يقرب من 635 (م.ر.ع).

3 - القوى العاملة: تعد مشكلة القوى العاملة الوطنية من المشكلات الأساسية التي تواجه السلطنة إلا أنها تعتمد بصورة كبيرة على العمالة الوافدة كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجية. وفي الواقع تدل الإحصاءات الرسمية لقوة العمل لعام 1990 أن حجم قوة العمل الكلية بلغت 529 ألف عامل في القطاعين العام والخاص وتشكل قوة العمل الوطنية 207 ألف عامل بنسبة 39.21% في مقابل 322 ألف عامل وبنسبة 60.8% للعمالة الوافدة. ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الأخيرة الى 55.41% في عام 1995.[27].

4 - حجم السوق: في الواقع أن حجم السوق العماني، يعتبر من الأسواق المحلية صغيرة الحجم، حيث لا تتجاوز - حسب التقديرات السكانية بالسلطنة - عن مليوني نسمة. وإن كان متوسط دخل الفرد تتزايد بصورة مستمرة من 507 ريال عام 1975، إلى أكثر من 2000 ريال عام 1990. ومن المتوقع أن يصل إلى 2500 ريال عام 1995. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم السوق المحلي يعد من أهم المشكلات التي تواجه الشركات الصناعية العاملة في منطقة الرسيل أو خارجها.

من هذا المنطلق، فإن التجربة العمانية الصناعية لديها الكثير من مقومات الإنتاج السابقة وإن كانت تواجهها بعض الصعوبات التي تتمثل في عدم توافر بعض

المواد الخام والعمالة الفنية الوطنية المدربة وحجم السوق المحلي العماني. وبالطبع يوجد العديد من الأمثلة العالمية التي تتغلب على هذه الصعوبات ولا سيما مشكلة المواد الخام في اليابان على سبيل المثال. وهذا ما سوف نشير اليه حسب نتائج الدراسة الميدانية.

سابعا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية:

فيما يلي أهم نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية التي يمكن عرضها في ثلاث نقاط أساسية:

أولا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الصناعية خاصة.

ثالثا: أهم الصعوبات التي تواجه منطقة الرسيل.

وقبل أن نتناول تلك النقاط السابقة التي تعكس أهم أهداف الدراسة الحالية، نود أن نشير إلى حقيقة مهمة مؤداها: ليس من السهولة الفصل بين كل من إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتنمية الصناعية من ناحية أخرى، بقدر ما نركز على أن أهمية عملية الفصل جاءت لتفي بأغراض الدراسة والتحليل.

أولا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل الصناعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1 - **تنويع مصادر الدخل القومي:** تكشف طبيعة النشأة لمنطقة الرسيل عن نوعية السياسات الاقتصادية في السلطنة التي طبقت بالفعل مع منتصف السبعينات، وتركيزها على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي. ومن هذا المنطلق كانت عملية انشاء منطقة الرسيل وبدء الانتاج في 60 مصنعا في الوقت الراهن يعد إسهاما أساسيا لمشاركة قطاع الصناعات التحويلية في عملية تنويع مصادر الدخل القومي وتغطية احتياجات السوق المحلي. كما كشفت مقابلة الدراسة مع مدير منطقة الرسيل «بأن أكثر من 48% من انتاج منطقة الرسيل يصدر إلى الأسواق الخارجية، ويساهم ذلك في توفير الكثير من العملات الصعبة التي كانت تنفق في استيراد المنتجات الخارجية[28]. علاوة على ذلك يبين الجدول التالي رقم 4 عدد الشركات الصناعية والتي تبلغ 24 شركة صناعية بالمنطقة وتصدر ما بين 40 إلى 100% من انتاجها للأسواق الخارجية.

جدول رقم (4)
عدد الشركات المصدرة
بالرسيل بالنسبة للشركات المنتجة بالمنطقة وبالسلطنة

الشركات المصدرة بالرسيل	إجمالي الشركات المنتجة بالرسيل	نسبة الشركات المصدرة لإجمالي الشركات المنتجة	الشركات المصدرة بالسلطنة	نسبة الشركات المصدرة بالرسيل لإجمالي الشركات المصدرة بالسلطنة
24	60	%40	71	%33.8

جدول رقم (5)
يوضح نوعية الصناعات وترتيبها بمنطقة الرسيل

الترتيب	نوعية الصناعات	العدد	النسبة (٪)
1-	صناعة المنتجات المعدنية	14	23.3
2-	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	12	20
3-	صناعة الكيماويات والبلاستيك والأدوات المنزلية	9	15
4-	صناعة الملابس الجاهزة والغزل والنسيج	7	11.7
5-	صناعة المنتجات المعدنية الأساسية	6	10
6-	صناعة البناء والتشييد	4	6.7
7-	صناعة الأخشاب والأثاث	3	5
8-	صناعات متعددة مثل طلاء الذهب والمعادن	3	5
9-	صناعات الورق والطباعة	2	3.3
	الاجمالي	60	100

2 – **بناء الصناعات الوطنية الحديثة**: تركز معظم الدراسات الميدانية على المناطق الصناعية في العالم عن كشف أهم إسهاماتها في بناء الصناعات المحلية الحديثة.

وبالطبع لقد سعت الدراسة الحالية لأن تتعرف على حقيقة هذا الاسهام لمنطقة الرسيل وخاصة، أن للسلطنة ظروفها حول عملية التصنيع بصفة عامة، وبغض النظر عن نوعية المشروعات الصناعية والإحصاءات التي ترتبط بها من حيث إعدادها في الفترة الحالية ونوعيتها بوجه عام. إلا أننا نجد حسب ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية بأن طبيعة الصناعات الموجودة بمنطقة الرسيل تتميز بالطابع المتوسط أو صغير الحجم، ويمكن تصنيف هذه الصناعات وترتيبها كما يعرضها جدول رقم 5.

3 - **تشجيع القطاع الخاص**: يعكس أحد الأهداف العامة لعملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية تشجيع القطاع الخاص العماني على الاستثمار الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية التي لم يعرف معظمها الكثير من المستثمرين المحليين. كما توضح تحليلاتنا السابقة مجموعة السياسات والاجراءات الائتمانية والجمركية والفنية والادارية وغير ذلك من المساعدات المباشرة وغير المباشرة، التي توجه خصيصا لتطوير كفاءة القطاع الخاص المحلي وتحدي صعوبات حداثة النشاط لهذا القطاع، والطموحات الاقتصادية للعديد من المشروعات الصناعية. علاوة على ذلك، ان المتتبع لنشأة الصناعة الحديثة وخاصة الصناعات التحويلية بالسلطنة منذ بداية السبعينات، يلاحظ حقيقة مهمة ألا وهي: إن السياسة الحكومية ساهمت بالفعل في وضع أول نواة صناعية بالدولة عن طريق إسهام القطاع العام، والذي تمثل في إنشاء مجموعة من الشركات الصناعية الكبرى التي حققت نجاحا ملحوظا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كشفت مقابلات الدراسة مع رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان «بأن عملية إنشاء منطقة الرسيل، كرست أساسا لجذب استثمارات القطاع الخاص من الخارج وتشجيعه على الاستثمار المحلي وخاصة في القطاع الصناعي التحويلي بدلا من القطاعات التجارية فقط»[29]. كما وجد المستثمرون العمانيون الكثير من المساهمات الحكومية المتعددة، وإن كان الكثير ما زال يتطلع إلى المزيد منها وخاصة في المرحلة الراهنة حتى يستطيع أن يقوى على مواجهة المنافسة الأجنبية وخاصة من جانب المنتجات الآسيوية. وهذا بالفعل ما أكدته نتائج مقابلة الدراسة مع أحد مديري مصانع الملابس الجاهزة، الذي عبر عن ذلك بقوله: «إن كثيرا من المصانع الموجودة لديها طموح للتوسع الصناعي ولكن هذا يتطلب دعما ماليا وفنيا من الجهات المسئولة على القطاع الصناعي بالسلطنة».

4 - **توفير احتياجات السوق المحلي**: وفي إطار تحليل أحد أهداف الدراسة الحالية والكشف عن مدى مساهمة منطقة الرسيل الصناعية في تلبية احتياجات السوق المحلي العماني، كشفت نتائج المقابلات الميدانية عدة حقائق نستطيع إيجازها كما يلي:

1 - ان غالبية الصناعات التحويلية التي تنتجها منطقة الرسيل موجهة أساسا لتلبية احتياجات السوق المحلي مثل الصناعات الغذائية والمشروبات والنسيج والصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية والبلاستيك والرعاية المنزلية، والتشييد والبناء وغيرها من الصناعات الأخرى التي كان السوق المحلي في أمس الحاجة إليها وهذا ما سوف نشير إليه لاحقا في جدول رقم 8.

2 - كما كشفت الدراسة عن أن ما يزيد على 95%-100% من إنتاج (36 شركة) من الشركات الصناعية تركز أساسا لتلبية احتياجات السوق العماني، مثل صناعات البناء والتشييد التي تحتاجها السلطنة في المرحلة الحالية.

3 - توجد نسبة كبيرة من الصناعات الأخرى التي توجه ما بين 40 إلى 50% لتغطية احتياجات السوق المحلي، وتصدر ما بين 60 إلى 50% للأسواق الخارجية.

4 - إن طبيعة الاقتصاد العماني يتميز بالاقتصاد الحر الذي يعمل على تشجيع الصناعات المحلية وفي الوقت نفسه يترك الباب مفتوحا أمام المنتجات الخارجية.

5 - فتح أسواق جديدة للمنتجات العمانية: في الواقع كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدة ملاحظات مهمة تتعلق بإسهامات الشركات المنتجة بمنطقة الرسيل ويمكن الإشارة لبعض هذه الملاحظات كما يلي:

أ - يوضح حجم الصادرات الصناعية التحويلية للسلطنة ونوعيتها أن جانبا كبيرا (يمثل 50% تقريبا) من هذه الصناعات تنتجها شركات المنطقة، ولا سيما الصناعات المعدنية والماكينات والآلات، وكانت أسواق دولة الامارات العربية أكثر استيعابا لهذه الصناعات وتقدر بحوالي 80% من اجمالي الانتاج الصناعي المصدر للخارج.

ب - توجد مجموعة من الصناعات التي تنتج بمنطقة الرسيل موجهة بصورة أساسية للتصدير الخارجي أو ما يطلق عليها بالصناعات التصديرية مثل صناعة الملابس الجاهزة، ويبلغ عدد هذه الشركات 6 تصدر 100% من إنتاجها للسوق الخارجي.

جـ - كشفت الدراسة أيضا عن أن ما يقرب من 50% من انتاج الشركات ككل بمنطقة الرسيل يصدر إلى الأسواق العربية والعالمية.

د - تحرص هيئة منطقة الرسيل[30] «على إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة بالسلطنة وخارجها»، كما عبر عن ذلك رئيس منطقة الرسيل ومدير التسويق أيضا.

6 - توفير فرص العمل للعمالة المحلية (التعمين): كشفت مؤشرات الدراسة الميدانية عن بعض الملاحظات التي ترتبط بهذه القضية في منطقة الرسيل وهي:

أ - إن عملية توفير فرص العمل للعمالة المحلية بالمنطقة ما زالت محدودة، ولا سيما في المرحلة الراهنة، ولا تزال في صالح العمالة الوافدة الآسيوية، بصورة خاصة، والتي لها مبرراتها الجوهرية، نظراً لزيادة الطلب عليها سواء من المشروعات الصناعية داخل المنطقة أو خارجها.

ب - على الرغم من ذلك، كشفت تحليلات الدراسة، عن وجود بعض التقدم النسبي في عدد العمالة المحلية، مقارنة بفترات بدء نشاط منطقة الرسيل في عام 1985 كما يظهر ذلك جدول رقم 6. حيث لم يكن تتجاوز نسبة العمالة المحلية عن 2% من إجمالي العمالة بالمنطقة، ثم ارتفعت إلى 21%، في مقابل 79% للعمالة الوافدة مع نهاية عام 1991.

جدول رقم (6)

تطور حجم العمالة المحلية إلى الوافدة بمنطقة الرسيل

	1985		1991	
	العدد	٪	العدد	٪
العمالة المحلية	10	2	686	21
العمالة الوافدة	490	98	2582	79
الإجمالي	500	100	3268	100

ج - إن عملية توفير فرص العمالة المحلية بمنطقة الرسيل ترتبط بواقع مدى توفير هذه النوعية من العمالية في السوق المحلي من ناحية، وارتباطها بمشكلات أخرى مثل الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من ناحية أخرى. ويؤكد على ذلك نتائج مقابلة الباحث مع أحد مديري الشركات الصناعية حيث يشير[31] «إلى صعوبة استيعاب عمالة محلية أكثر من ذلك لأنها سوف تؤثر على مستويات الانتاجية وجودة الانتاج والمنافسة الخارجية، نظرا لعدم توافر الخبرة والمهارة وعدم استقرار العمال العمانيين في العمل».

د - علاوة على ذلك، لاحظ الباحث أن هناك عددا من الصناعات بالمنطقة، يندر

بها وجود العمالة المحلية، وخاصة صناعات البناء والتشييد، والصناعات المعدنية نظرا لتطلبها لمجهود كبير ومهارات عالية وظروف فيزيقية صعبة حيث لم تتعد نسبة العمالة المحلية الماهرة سوى 2% فقط من إجمالي هذه العمالة بالمنطقة.

هـ - أشارت نتائج مقابلة الدراسة إلى أن أكثر من 75% من العمالة المحلية التي تسعى للحصول على الوظائف والمهن بالمنطقة يأتون من خارج منطقة العاصمة، كما أن أكثر من 80% من هذه العمالة تسعى للحصول على فرص للعمل بصورة مؤقتة، لحين حصولها على وظائف أخرى في مواطنها الأصلية. كما يتضح ذلك من جدول رقم 7:

جدول رقم (7)

يوضح الموطن الأصلي للعمالة المحلية وطبيعتها ونوعيتها:

1- الموطن الأصلي للعمالة المحلية	(خارج العاصمة)	(منطقة العاصمة)	الاجمالي
٪	75	25	100
2- طبيعة العمالة المحلية (مؤقتة دائمة)	(مؤقتة)	(دائمة)	
٪	80	20	100
3- نوعية العمالة المحلية (ماهرة/ غير ماهرة)	(غير ماهرة)	(ماهرة)	
٪	98	2	100

حقيقة أن تحليل سوق العمل العماني وتوفير فرص للعمالة في منطقة الرسيل أو خارجها، يرتبط بالعديد من المتغيرات الأخرى مثل المتغيرات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، والتي يتعذر تحليلها بصورة كاملة حاليا. علاوة على مميزات العمل بين كل من القطاعين الحكومي والخاص.

7 - التخطيط الصناعي والحضري: تكشف كل من مقابلات الدراسة الميدانية والملاحظة المباشرة ومعايشة الباحث طوال السنوات الأربع الماضية لمجتمع الدراسة، أن منطقة الرسيل تتميز عن غيرها من التجمعات أو الدوائر الصناعية التي تنتشر سواء في منطقة العاصمة أو المناطق الأخرى بالسلطنة، والتي يمكن أن نطلق على أغلبيتها بالمشروعات الصناعية أو الحرفية

Workshops، والتي تتركز على سبيل المثال في منطقة روي والوادي الكبير، ووادي عدي، وغلا وغيرها. «فمنطقة الرسيل الصناعية وضعت على أسس علمية مدروسة، وتتبع كل الأساليب والقواعد العامة اللازمة لهذا النوع من المناطق مع أخذها في الاعتبار مشكلة التلوث وحماية البيئة المحلية». كما أشار إلى ذلك مسئول حماية البيئة والتلوث بمنطقة الرسيل.

وعموما، فإن إقامة منطقة الرسيل ارتبطت بأهمية العوامل البيئية والحضرية، التي ربما لا تتوافر في الكثير من المناطق أو الدوائر الصناعية الأخرى. كما تهتم هيئة الرسيل منذ بداية إعطاء التراخيص اللازمة لانشاء المشروعات الصناعية، وحتى بعد عملية الانتاج لها بمشكلة التلوث، وذلك بالتعاون سواء مع الشركات الصناعية ووزارة البلديات الاقليمية والبيئية.

ثانيا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الصناعية:

1 - **التنمية التكنولوجية**: في حقيقة الأمر أن عملية التنمية التكنولوجية لمنطقة الرسيل وما ترتبط بها من العوامل والمتغيرات ما زالت محدودة للغاية، وذلك في ضوء ما كشفت عنه الدراسة الميدانية، والسبب يرجع بالضرورة لنوعية الصناعات التي أنشئت حديثا، وتعتمد في مجملها على نوع من التكنولوجيا المتوسطة في معظم عمليات وخطوط إنتاجها. علاوة على ذلك أن جميع الشركات تعتمد كلية على التكنولوجيا المستوردة وخاصة من الشركات الكبرى التي تحتكر عمليات البحث والتنمية Research & Development بعيدا عن منطقة الرسيل ذاتها. الأمر، الذي جعل بعض الشركات الصناعية بالمنطقة تعاني من قلة توافر العمالة الماهرة اللازمة لصيانة هذه التكنولوجيا، بالاضافة إلى وجود نقص في بعض قطع الغيار والآلات، وعدم المعرفة الكافية بأسواق التكنولوجيا العالمية وأسعارها. وإن كان ذلك لا ينفي وجود عدد قليل من الشركات التي تسعى لتطوير وتنمية التكنولوجيا المستخدم بصورة جزئية، مثال ذلك[32] شركة بلاد عمان (قطاع الصناعات المعدنية).

2 - **التعاون مع الشركات المحلية**: حرص الكثير من علماء الاقتصاد والمهتمين بعملية التنمية التكنولوجية في الوقت الحاضر، بتحليل الآثار الناتجة عن التعاون الصناعي والتجاري بين الشركات الصناعية، ومدى انعكاسه على زيادة الاستثمار والإنتاجية وتحقيق الأرباح وزيادة العمالة وغيرها، وهذا في

مجمله ما يطلق عليه بالآثار المباشرة وغير المباشرة Direct & Indirect Linkages والتي تنتج من عمليات التعاون بين الشركات الصناعية.

وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة الحالية، كشفت مقابلاتنا الميدانية سواء مع المسئولين عن القطاع الصناعي بالهيئة أو مع مديري الشركات العاملة بالمنطقة حول طبيعة التعاون بين الشركات الصناعية داخل منطقة الرسيل أو خارجها، إن ذلك لم يتحقق بصورة فعالة نتيجة لعاملين أساسيين هما:

أولاً: حداثة النشأة التاريخية لهذه الشركات من ناحية.

ثانيا: اعتماد نسبة كبيرة من الشركات الصناعية على استيراد احتياجاتها من المواد الخام من الأسواق الخارجية نظرا لعدم توافرها في الأسواق المحلية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الحقائق الواقعية السابقة، إلا أن مقابلات الدراسة كشفت أيضا عن وجود مظاهر هذا التعاون بين الشركات سواء بالمنطقة أو خارجها، حيث أشارت أكثر من 25 شركة صناعية أنها تقوم بشراء جزء من المواد الخام الأساسية لها من الأسواق المحلية، وإن كانت تعتبر نسبة كبيرة من هذه المواد تستعمل في عمليات التغليف والتعبئة المتوافرة لدى بعض الشركات المحلية. ومن ناحية أخرى أشارت مقابلة مديري بعض شركات القطاع الصناعي الغذائي مثل (شركة حلويات عمان) «بأنها تعتمد على الأسواق المحلية بنسبة 50% من توفير المواد الخام اللازمة من السوق العماني»[33].

3 - **التحديث الإداري والتدريب المهني**: ترتبط عملية التنمية الصناعية بالكثير من المظاهر المهمة، ومنها ما يعرف بالإدارة التكنولوجية وبعملية Know - how وتكشف نتائج الدراسة الميدانية عن بعض الملاحظات التي ترتبط بهذه القضية وهي:

1 - تكاد تكون عملية التحديث الإداري، لا وجود لها على الاطلاق في منطقة الرسيل في المرحلة الحالية وخاصة أن جميع مديري هذه الشركات من المديرين الوافدين، (باستثناء شركتين فقط).

2 - ترتبط عملية التحديث الإداري، بالكثير من العوامل التي تفسر طبيعة سوق العمل العماني والنشأة الحديثة لقطاع الصناعات التحويلية وقلة توافر الكفاءات الإدارية والمهنية العليا في هذا القطاع.

3 - توجد بعض الجهود البسيطة في مجال التحديث الإداري والمهني بقطاع الصناعات المحلية والتي تقتصر على عقد الدورات التدريبية والندوات.

4 - أما بالنسبة لمشكلة التدريب المهني، فما زالت محدودة، ومعظم الشركات الصناعية تعتمد على العمالة الوافدة نظرا لعدم توافر العمالة الماهرة أو شبه الماهرة محليا، والتي لم تتراوح سوى 2% من اجمالي العمالة المحلية بالمنطقة كما أشرنا إلى ذلك سابقا في جدول رقم 7.

5 - توجد بعض الشركات الصناعية بالمنطقة، تسعى إلى تقديم بعض برامج التدريب داخل العمل للعمانيين تحت ما يسمى on-the-job training، وخاصة مؤخرا بعد صدور عدد من الاجراءات الحكومية.

6 - في ضوء هذه الحقائق السابقة لاحظ الباحث بالفعل أن هناك تمايزا بين الاتجاهات الاجتماعية والمهنية لفئة مديري الشركات نحو العمل والتدريب للعمالة المحلية. فلقد أكد على سبيل المثال[34] المدير العماني (لشركة كابلات عمان) «بأن سياسة الشركة تحرص على تشغيل العمالة المحلية مقارنة بالشركات الأخرى، حيث بلغ اجمالي العمالة المحلية 38%»، ويعد ذلك أعلى نسبة بالمنطقة.

7 - في الواقع، وحسب ما كشفت عنه الدراسة الميدانية: ان عملية التدريب المهني، ترتبط بالعديد من المشكلات والعوامل الأخرى، التي تتداخل في تفسيرها وتشكيلها عموما ومنها: توافر العمالة الفنية المحلية، سياسات التدريب المهني المحلية، سياسات الأجور والحوافز بالقطاع الصناعي، والاتجاهات العامة للمديرين أو ما يسمى بالأخلاق المهنية والاجتماعية.

4 - **اختيار التكنولوجيا الملائمة:** توصلت الدراسة الميدانية لعدة حقائق امبريقية وهي باختصار:

أولاً: بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة[35]:

1 - إن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل يمكن أن يطلق عليها بتكنولوجيا متوسطة أو صغيرة.

2 - تتميز معظم عمليات الإنتاج باستخدامها أسلوب العمالة المكثفة Labour Intensive Technique ولا سيما صناعات النسيج والملابس الجاهزة، وتعتمد صناعات مثل الصناعات الغذائية والرعاية المنزلية والصحية على أسلوب شبه التكنولوجيا الرأسمالية Semi-Capital Technique.

3 - جميع الصناعات التحويلية الأخرى بمنطقة الرسيل، تقوم على كل من الأسلوبين السابقين وخاصة الصناعات المعدنية.

ثانياً: بالنسبة للعمالة المحلية:

1 - تعكس نوعية التكنولوجيا بمنطقة الرسيل، أنها في صالح العمالة الوافدة في الوقت الراهن، على الرغم من حدوث تقدم نسبي في عدد العمالة المحلية الموجودة حاليا، كما أشرنا الى ذلك سابقا في جدول رقم 6.

2 - ما زالت توجد بعض المشكلات الأخرى التي ترتبط بعملية التدريب المهني، ولا تزال الحاجة ماسة لربط سياسات التدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ثالثاً: بالنسبة للمواد الخام المحلية:

1 - توضح طبيعة التكنولوجيا المستخدمة بمنطقة الرسيل، حقيقة الاستفادة من بعض المواد الأولية المتوافرة التي تعتمد على ما بين (50%-100%) من موادها الخام من السوق المحلي وهي تتركز في صناعات البناء والتشييد والصناعات الغذائية.

2 - ما زالت الغالبية العظمى (93%) من مجموع الشركات الصناعية بالمنطقة تعتمد على استيراد المواد الخام، من الأسواق الخارجية.

رابعاً: بالنسبة لرأس المال:

1 - تكشف نوعية حجم الصناعات الموجودة بالفعل في منطقة الرسيل، بصناعات تتلاءم في الواقع، مع حجم وقوة رأس المال المحلي.

2 - تسعى السياسة الائتمانية لتشجيع صغار المستثمرين المحليين للمساهمة في القطاع الصناعي.

خامساً: بالنسبة للانتاج الصناعي وتوفير الحاجات الأساسية: تتمثل أغلبية نوعية الصناعات الموجودة بالمنطقة عن مدى حاجة السلطنة اليها، سواء في عمليات التنمية أو توفير الضروريات الأساسية للسوق المحلي.

سادساً: بالنسبة للتصدير وفتح أسواق جديدة: تعكس نوعية التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، ومواجهة مشكلة صغر حجم السوق المحلي، كما سعت الكثير من الشركات الصناعية إلى فتح أسواق جديدة لها في الأسواق الخليجية بل العالمية الأخرى، وتوجد بعض الصناعات بالمنطقة موجهة أساسا للتصدير فقط، مثل صناعات الملابس الجاهزة كما يتبين ذلك في جدول رقم 8:

جدول رقم (8)
يوضح نوعية الصناعات ونسبة تغطيتها
للسوق المحلي واسهاماتها في التصدير

نوعية الصناعات	تغطية احتياجات السوق المحلي	التصدير للخارج ٪
- البناء والتشييد	100	-
- الملابس الجاهزة	-	100
- الكيماويات والبلاستيك والأدوات المنزلية	80	20
- المواد الغذائية والمشروبات والنسيج	60	40
- المنتوجات المعدنية والأساسية والأثاث	50	50
- الورق والطباعة وصناعات اخرى	40	60

سابعاً: بالنسبة لحماية البيئة (التلوث):

1 - تعكس نوعية التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل مدى ملاءمتها لطبيعة البيئة المحلية والحرص على منع التلوث بالمنطقة.

2 - تم إعداد منطقة الرسيل قبل بدء الإنتاج، على أسس علمية مدروسة مع الأخذ في الاعتبار أهمية العامل البيئي والايكولوجي.

3 - تسعى هيئة الرسيل بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وإدارة الشركات الصناعية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التلوث.

وأخيراً، تلك هي أهم النقاط الأساسية التي كشفت عنها الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل ومدى اسهامها في عملية التنمية الصناعية، كما سعت للتعرف على الصعوبات الصناعية في المنطقة.

ثالثاً: أهم الصعوبات التي تواجه منطقة الرسيل الصناعية:

1 - مشكلة الخدمات والمرافق: بالنسبة لنوعية المرافق والخدمات بمنطقة الرسيل فلقد كشفت الدراسة أن جميعها متوافرة، ولكن أسعارها غالية جدا وخاصة الكهرباء والمياه والاتصالات. فلقد أشارت مقابلة الدراسة مع أحد مديري شركات البناء «بأنها تنفق 30 ألف ريال عماني شهريا على المياه والكهرباء فقط (أي ما يوازي 75 ألف دولار شهريا)».

2 - مشكلة المواد الخام: كشفت نتائج مقابلات الدراسة عن وجود مشكلة توافر المواد الخام، والتي تواجه نسبة كبيرة من الشركات الصناعية بمنطقة الرسيل، (باستثناء بعض شركات البناء والتشييد، وقطاع الصناعات الغذائية فإنها تحصل على 50% من موادها الخام من السوق المحلي) وذلك يساهم في اجمالي تكاليف الإنتاج ويضعف من قوة المنافسة.

3 - الموارد المالية: على الرغم من جملة إسهامات الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر الذي يخصص للقطاع الخاص الصناعي، إلا أن نتائج الدراسة كشفت عن وجود نقص في الموارد المالية لعدد من الشركات الصناعية بالمنطقة، والتي ترغب في تحسين نوعية الإنتاج والتوسع في حجمها وكثرة الاجراءات الإدارية والشروط المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية.

4 - مشكلة العمالة الفنية المحلية: توضح طبيعة هذه المشكلة مدى احتياج المشروعات الصناعية لكثير من العمالة الماهرة وشبه الماهرة. ولقد كشفت مقابلات الدراسة الميدانية عن نوعية العمالة المحلية التي تبحث عن وظائف بالمنطقة، أن غالبيتها 98% عمالة غير ماهرة كما وضح ذلك سابقا في جدول رقم 7، مما يتعذر تخصيص وظائف بالشركات الصناعية. وفي حقيقة الأمر توجد بعض مراكز التدريب المهني التي بدأت نشاطها حديثا في السلطنة ويجب ربط هذه المراكز باحتياجات القطاع الصناعي.

5 - مشكلة التسويق: بالإضافة إلى مشكلة صغر حجم السوق العماني، فإن مشكلة التسويق تواجه الشركات بالمنطقة وخاصة عمليات التوزيع في أنحاء السلطنة نتيجة لبعد التجمعات السكانية ومناطق تمركزها. «فضلاً عن عدم إجراء الدراسات اللازمة حول التسويق، ومعرفة أذواق المستهلكين، والمنافسة المحلية والأجنبية» كما حدد ذلك بوضوح مدير وحدة التطوير الصناعي بوزارة التجارة والصناعة.[36].

6 - مشكلة المنافسة الاجنبية: عكست نتائج مقابلة الدراسة ونتائجها الميدانية على منطقة الرسيل، بأن مشكلة المنافسة الاجنبية تعتبر من المشكلات الاساسية التي تواجه عمليات الإنتاج والحد من زيادة وتوسعات الشركات في الوقت الحاضر او في المستقبل. وعموما نحاول أن نشير فيما يلي لأهم الملاحظات الميدانية التي كشفت عنها الدراسة حول هذه المشكلة:

1 - حداثة عهد المستثمرين الصناعيين العمانيين في مجال الصناعات التحويلية.

2 - وجود بعض المستثمرين أو المديرين الذين ليس لديهم وعي صناعي بالمشروعات الصناعية.

3 - تعاني بعض المشروعات الصناعية من مشكلة سوء الإدارة، وعدم اختيار التكنولوجيا او الصناعات الملائمة.

4 - تعكس نوعية الصناعات أو المنتوجات الاجنبية مدى قدرتها على المنافسة مع الصناعات المحلية نظرا لارتباط الاولى وشركاتها مع الشركات العالمية.

تلك هي اهم المشكلات التي تواجه الشركات الصناعية في منطقة الرسيل في الوقت الراهن، وسعت الدراسة لتحليلها في إطار تحقيق اهدافها الاساسية، والتي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات التخطيط والاعداد للمناطق الصناعية الأخرى في المرحلة الحالية والقادمة.

ثامناً: النتائج العامة والتوصيات: قبل أن نتناول أهم النتائج العامة والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة نود أن نشير إلى عدة حقائق مهمة ترتبط بنوعية هذه الدراسة وأهدافها، وهي كمايلي:

أولاً: سعت الدراسة لتحليل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والصناعية، التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية في دول العالم الثالث، والحاجة الماسة حالياً لمساهمة القطاع الصناعي ومشاركته في عمليات التنمية الشاملة.

ثانياً: ركزت الدراسة على أهمية إعطاء خلفية تاريخية مختصرة عن النشأة التطورية للمناطق الصناعية في العالم، وعن أهم أسباب وعوامل انتشارها وارتباطها بما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ثالثاً: من الصعوبة حاليا أن نصدر تعميمات حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وإسهامات ودور المناطق الصناعية في العالم الثالث وخاصة أن الدراسة الحالية ركزت على تقييم منطقة صناعية واحدة في سلطنة عمان. ومن ثم، يجب الأخذ في الاعتبار طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، الذي يوجد بالفعل في مجتمعات الدول النامية، والعوامل التي تؤثر على أداء المناطق الصناعية في هذه الدول وفاعليتها.

وعموماً، سوف نشير فيمايلي لأهم النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة، ومدى الإسهامات التي تشارك بها منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسلطنة عمان. علاوة على ذلك سنوضح أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المنطقة والتي نبرزها في مجموعة من التوصيات.

أولاً: النتائج العامة:

1 - ارتبطت عملية انشاء منطقة الرسيل الصناعية، بواقع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بالسلطنة، وخاصة منذ بداية السبعينات، وهدفت

لتغيير نمط الإنتاج الاقتصادي العماني التقليدي وتنويع مصادر الدخل القومي ومساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي.

2 - تعكس أهم استراتيجيات التنمية الصناعية وإنشاء منطقة الرسيل في بناء الصناعات الوطنية الحديثة، والتي تم ادخالها في السنوات الأخيرة بالسلطنة، وركزت على توفير الحاجات الأساسية للمجتمع العماني.

3 - توضح نوعية السياسات الاقتصادية، أهمية دور القطاع الخاص وتشجيعه في عمليات التنمية الصناعية، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية، وتمثلت تلك السياسات في الإجراءات الإدارية والجمركية والضريبية، والائتمانية والتسويقية علاوة على الخدمات الفنية الأخرى.

4 - تركزت إحدى إسهامات منطقة الرسيل في توفير احتياجات السوق المحلي من السلع والمنتوجات الضرورية، والعمل على احلال سياسة الواردات، حيث يوجه ما يقرب من (ثلثي) إجمالي عدد الشركات الصناعية انتاجها للسوق المحلي.

5 - كرست أهداف منطقة الرسيل في العمل على فتح أسواق جديدة للمنتوجات العمانية حيث شاركت نحو (24) شركة صناعية في عمليات التصدير. وتمثل حالياً (ثلث) إجمالي عدد الشركات المصدرة في قطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة.

6 - توضح مؤشرات استخدام العمالة المحلية في منطقة الرسيل عن زيادة الاعتماد على القوى العاملة المحلية وخاصة في المرحلة القادمة، وحدوث تطور نسبي في هذا المجال. حيث أصبح عدد العمالة العمانية الفعلية في الشركات الصناعية (21٪) مع نهاية عام 1991.

7 - ارتبطت عملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية بالأبعاد الأساسية للتوطين الصناعي الحديث وخاصة أبعاد التخطيط الصناعي والبيئي والحضري، فضلاً عن اختيار نوعية الصناعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة المحلية ومنعها من التلوث.

8 - ساهمت نوعية الصناعات الحديثة الموجودة بمنطقة الرسيل على استحداث سبل جديدة للتنمية التكنولوجية، والتي تم انشاؤها بالسلطنة في السنوات الأخيرة، وإن كانت تحتاج للمزيد من توجيه سياسات التصنيع والعمل على خلق التكنولوجيا.

9 - تحرص نسبة كبيرة من الشركات الصناعية العاملة بالمنطقة (42٪ من إجمالي عدد الشركات) على أهمية تعاونها مع الشركات الأخرى في قطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة، وذلك على الرغم من حداثة نشأتها التاريخية.

10 - توضح حقيقة واقع الصناعات الموجودة بمنطقة الرسيل عن مدى ملاءمتها

واختيارها لما يسمى بالتكنولوجيا الملائمة، واستخدام كل من أسلوبي تكثيف رأس المال والعمل والحرص على حماية البيئة من التلوث.

ثانياً: التوصيات:

1 - ضرورة العمل نحو زيادة إسهامات القطاع الصناعي التحويلي للمشاركة، في تنويع مصادر الدخل القومي، وإجمالي الناتج المحلي حتى يساهم بصورة أكثر فاعلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية، حيث لم تتجاوز نسبة إسهامات هذا القطاع حالياً سوى (5٪) فقط من إجمالي الناتج المحلي العماني.

2 - يجب استمرارية تشجيع القطاع الخاص واستحداث أساليب جديدة لزيادة التسهيلات الائتمانية وتوفير رؤوس الأموال اللازمة التي يتطلبها هذا القطاع سواء لانشاء صناعات جديدة وحديثة، أو التوسع في حجم الشركات الصناعية الموجودة بالفعل.

3 - العمل على تخفيض تكاليف الخدمات وخاصة الكهرباء والمياه والاتصالات في منطقة الرسيل حتى يساهم ذلك في خفض تكاليف الإنتاج الفعلية، والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

4 - تطوير سياسات التدريب الإداري والمهني بالسلطنة وربطها باحتياجات سوق العمل الفعلية، مع التركيز على متطلبات القطاع الصناعي التحويلي.

5 - العمل على نشر الوعي الصناعي لدى المستثمرين العمانيين، وزيادة فاعليه القطاع الصناعي الاستثماري، والحد من الأنشطة التجارية الهامشية وتقديم المزيد من الخدمات الفنية والمهنية.

6 - زيادة جهود السياسات الاقتصادية والصناعية، نحو تشجيع الصناعات الوطنية بمنطقة الرسيل وخاصة من «أساليب الاغراق» من جانب بعض الشركات المنافسة للمنتوجات المحلية.

7 - ضرورة تبني سياسات التنمية التكنولوجية والبدء في تكوين مؤسسات البحث العلمي والصناعي اللازمة لخلق تكنولوجيا محلية، ولا سيما إنشاء مراكز البحث العلمي المتخصصة بالإضافة للتعاون مع جامعة السلطان قابوس.

8 - تطوير أساليب التسويق الحالية للشركات الصناعية بمنطقة الرسيل سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية، للحد من مشكلات صغر حجم السوق المحلي من ناحية، والمنافسة الأجنبية بها من ناحية أخرى.

9 - العمل على تشجيع الاستثمارات الخليجية والأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة ما يعرف «بالاستثمار المشترك»، حتى يساهم في تطوير

نوعية الإنتاج، والقدرة على المنافسة العالمية، وفتح أسواق أخرى للمنتوجات المحلية، والاستفادة من الخبرة التكنولوجية والإدارية المتعددة.

10 - دراسة إمكانية إقامة مناطق حرة، خاصة في المرحلة القادمة، والاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للسلطنة في منطقة الخليج، ولا سيما، بعد سياسة التشجيع لانشاء عدد من المناطق الصناعية الأخرى بالسلطنة على غرار منطقة الرسيل.

جدول رقم (1)
معدلات النمو المستهدفة لأهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الخطة الخمسية الرابعة مقارنة بالخطة الخمسية الثانية والثالثة.

الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الثالثة		البيان	الخطة الخمسية الرابعة	
السنة الأخيرة للخطة ((1985) م.ر.ع	السنة ألأخيرة للخطة (1990) م.ر.ع*	متوسط معدل النمو السنوي ٪		السنة الأخيرة للخطة (1995) م.ر.ع	متوسط معدل النمو السنوي ٪
1675	1587	(1.1)	1 - القطاعات النفطية	2.21	4.9
			القطاعات غير النفطية		
464	471	0.3	أ - قطاعات انتاج المصانع	779	11.1
1337	1535	2.8	ب - قطاعات انتاج الخدمات	3.54	6.0
1801	2006	2.4	2 - جملة القطاعات غير النفطية	2853	7.3
			3 - ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة		
(33)	(70)	00	زائدا: الرسوم الجمركية	(97)	00
			4 - اجمالي الناتج المحلي بالاسعار		
3454	3522	0.4	الحكومية للمنتج (1+3-3)	4777	6.3

* تفسيرات أولية.

المصدر: مجلس التنمية: المكونات الأساسية للخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 (أهم المؤشرات)، جدول رقم (1) ص 10.

جدول رقم (2)

التكاليف الاستثمارية وقوة العمل للصناعات المسجلة حتى 1990/12/31

البيان	عدد المنشآت	التكاليف الاستثمارية ر.ع	قوة العمل العدد	قوة العمل الأجور السنوية ر.ع
منشآت مسجلة*	3484	381759900	26737	35233400
موافقات مبدئية على التسجيل**	1107	15922818	5192	4725597
الجملة	4591	397682718	31929	39958997

التكاليف الاستثمارية وقوة العمل للصناعات المسجلة خلال الفترة من 1991/1/1 إلى 1991/6/30.

البيان	عدد المنشآت	التكاليف الاستثمارية ر.ع	قوة العمل العدد	قوة العمل الأجور السنوية ر.ع
منشآت مسجلة	58	5924300	928	1127000
موافقات مبدئية على التسجيل	34	2182475	227	249512
الجملة	92	8106775	1155	1376512

* منشآت قائمة أكملت إجراءات التسجيل الصناعي.

** منشآت قائمة لم تكمل إجراءات التسجيل الصناعي.

المصدر: المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة، لمحة عن الصناعة في عمان حتى يونيو 1992، مسقط 1992، ص 8.

جدول رقم (3)
عدد المنشآت الصناعية المسجلة خلال
السنوات 1975-1990 حسب المناطق الجغرافية

السنوات / المناطق الجغرافية	1975	الخطة الخمسية الأولى 76-80	الخطة الخمسية الثانية 81-85	الخطة الخمسية الثالثة 86-90	الجملة
محافظة مسقط (11)	10	172	299	210	691
منطقة الباطنة (21)	-	77	544	372	993
محافظة مسندم (31)	-	-	12	2	14
منطقة الظاهرة (41)	-	21	131	117	269
المنطقة الداخلية (51)	-	18	253	126	407
المنطقة الشرقية (61)	-	101	496	209	806
منطقة الوسطى (71)	-	-	-	-	-
محافظة ظفار (81)	10	4	196	104	304
الجملة	10	393	1931	1150	3484

المصدر: المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة لمحة عن الصناعة في عمان حتى يونيو 1191. مسقط، 1992، ص 7.

الهوامش

(1) انظر الملاحق الخاصة بأدلة المقابلة لمديري الشركات والمسئولين.

(2) يتركز اهتمامنا حاليا على القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية فقط) حسب اهتمامات الدراسة.

(3) انظر، منظمة التنمية الصناعية (الأمم المتحدة)، ندوة المناطق الصناعية الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار، دبي .1988

(4) المرجع السابق.

(5) توجد بعض التقديرات الأخرى حول المناطق الصناعية، والتي تشير فيها إلى أن العدد الإجمالي للمناطق الصناعية فقط في العالم، يصل إلى 450 منطقة. (انظر): (U.N.I.D.O., 1978 a).

(6) منطقة التنمية الصناعية، مرجع سابق.

(7) للمزيد من التحليلات، انظر المرجع السابق.

(8) عند تحليل تراث المناطق الصناعية، يوجد الكثير من المفاهيم التي تدخل معها مثل الدوائر والمراكز، كما يحدث خلطاً بين استخدامات المناطق باللغة العربية، مثل استخدام Area, Estate على سبيل المثال. وعموماً، توجد بعض التحليلات المهمة التي توضح هذه الاستخدامات، أو التمييز بين المناطق الحرة، والصناعية، ويتركز اهتمامنا الحالي على المناطق الصناعية فقط، للمزيد من التفاصيل حول هذه التحليلات انظر؛ (U.N.I.D.O., 1978 b).

(9) انظر مجلس التنمية، الخطة الأولى، مسقط، 1980.

(10) نفس المرجع السابق.

(11) انظر مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مسقط، 1990.

(12) انظر جدول رقم (1).

(13) للمزيد من التفاصيل، انظر، مجلس التنمية، الخطط من 1976 إلى 1990.

(14) توجد بعض التحليلات التي تناولت القطاع الصناعي في عمان، انظر معهد الإدارة العامة، مجلة الإداري، مسقط، 1991.

(15) المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة، مسقط، 1992.

(16) انظر جدول رقم (2).

(17) انظر جدول رقم (3).

(18) مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مسقط، 1990.

(19) غرفة تجارة وصناعة عمان، مجلة الغرفة، العدد 47، مارس / أبريل مسقط، 1992.

(20) المديرية العامة للصناعة، مرجع سابق.

(21) انظر، مجلس التنمية الخطة الرابعة.

(22) دائرة البحوث الاقتصادية والاحصاء، ندوة الاستثمار الصناعي في سلطنة عمان، غرفة تجارة وصناعة عمان: مسقط 1988.

(23) غرفة تجارة وصناعة عمان، مجلة الغرفة، مرجع سابق.

(24) للمزيد من التفاصيل، انظر، هيئة الرسيل الصناعية، دليل ومجلة منطقة الرسيل العدد (1) سبتمبر 1990.

(25) انظر مجلة هيئة الرسيل الصناعية عدد نوفمبر 1991.

(26) انظر، مجلة الإداري، عدد خاص عن الصناعة، معهد الإدارة العامة مسقط، 1991.

(27) مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مرجع سابق.

(28) مقابلة الدراسة، مع سالم الاسماعيلي، مدير هيئة الرسيل بتاريخ 1992/1/13.

(29) مقابلة الدراسة، مع رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان 1992/1/15 ومدير إحدى شركات الملابس 1992/1/10.

(30) مقابلة الدراسة، مع مدير هيئة الرسيل ومسئول الترويج بتاريخ 1992/1/12.

(31) مقابلة الدراسة مع مدير إحدى شركات الملابس الجاهزة بتاريخ 1992/1/15.

(32) مقابلة الدراسة مع مدير شركة بلاد عمان بتاريخ 1992/2/25.

(33) مقابلة الدراسة، مع مدير شركات حلويات عمان بتاريخ 1992/3/1.

(34) يؤكد على ذلك نسبة العمالة المحلية بالشركة المذكورة، حيث بلغت بها أعلى نسبة تشغيل العمالة العمانية 38٪ من إجمالي عدد العاملين - مقابلة الدراسة مع مدير شركة كابلات عمان، بتاريخ 1992/3/1.

(35) للمزيد من التفاصيل عن تلك الملاحظات حول التكنولوجيا الملائمة بمنطقة الرسيل انظر، (Abdelrahman, 1992).

(36) مقابلة الدراسة، مع مدير وحدة التطوير الصناعي، بوزارة التجارة والصناعة بتاريخ 1992/3/22.

المصادر الأجنبية

Abdelrahman, A.M.

1985 The Role of Multinational Corporations in Socio-Economic in Egypt with Particular Reference to Technogy Transfer and Employment, PHD. Thesis, Exeter University, England.

Abdelrahman A.M.

1992 Appropriate Industrial Technology in Developing Countries: Oman Case Study, Presented Paper in the Technology Transfer to Local Industry's Conference, College of Engineering, Sultan Qaboos University.

Badham, R.J.

1984 The Sociology of Industrial and Post-Industrial Societies. Current Sociology, Vol. 32, No. (1). P.P.: 1-137.

Badham, R.J.

1986 Theories of Industrial Societies, London: Goom Helm.

Bell. D.

1976 The Coming of Post-Industrial Society, Harmondson-worth: Penguin.

Bos, H.C.

1980 The Role of Industry, Industry & Development, No. (5), N.Y.: UNIDO.

Bredo, W.

1960 The Industrial Estate, Tool for Industrialization, Sanford Research Institute.

U.N.

1968 Industrial Estate in Europe & Middle East, (UN Public Sale No. 68.11.).

U.N.

1991 World Survey. Growth of Population and Output (1981-1982).

U.N. Economic of Social Council
1979 Elements in an International Development Strategy for the 1980's.
U.N. Escwa
1987 The Manufacturing Sector in the ESCWA Region in the 1980's; Strategies, policies and Performance.
UNIDO
1978a The Effectiveness of Industrial Estates in Developing Countries (U.N. Public No. E. 78. II-B.11).
_____
1978 b Guidelines for Establishment of Industrial Estates in Developing Countries (U.N. Public No. E. 78.11..B.13).
U.N. International Economic of Social Affairs
1991 World Economic Survey, Current Trend and Policies in the World Economy.
Weber, M.
1981 General Economic History, N.J.: Transaction Inc. New Brunswick.
World Bank
1990 World Tables, (89-90), The Publican of the world Bank.

استلام البحث فبراير 1993.
إجازة البحث إبريل 1994.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١ - فلسطين
٢ - القرن الهجري الخامس عشر
٣ - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤ - النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥ - بياجيه
٦ - العدد التربوي

سعر العدد دينار كويتي واحد

Industrial Development in the Third World: Fieldwork Study on the El-Rusayl Industrial Estate in the Sultanate of Oman

Abdullah M. Abdel-Rahman

Many developing countries have concentrated on industrial development as one of the major aspects of socio-economic development. However, the gap between developing and developed countries is still very wide. The establishment of industrial estates and planning of industrial development in general, can achieve much progress and benefit from the new international order.

the present study focuses on the evaluation of the El-Rusayl Industrial Estate with regard to economic and industrial strategies in the Sultanate of Oman. The study concentrates on the role of the El-Rusayl Estate in the socio-economic development of Oman. This involves changing the traditional economy and diversifying the national income, introducing new industries, covering the basic need of local market demand, open new foreign markets, create new jobs, enhance technological development, using appropriate technology and local resources and so on. Therefore, the study analyses the major problems which face the El-Rusayl Estate and private industrial sector as well as introducing conlusions and recommendations which may be useful for present and future industrial policies in the Sultanate and other developing countries.